جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

تصورات نزلاء المؤسسات الإصلاحية للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي ستواجههم بعد خروجهم: دراسة ميدانية على منطقة المدينة المنورة

إعداد الطالب
محمد عايض الحربي

إشراف
الأستاذ الدكتور نايف البنوي

رسالة مقدمــة إلى عمادة الدراسات العليــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــــــــة
الماجستير في علم الاجتماع تخصص علم جريمة

جامعة مؤتة, 2010م

الإهداء

إلى والدي العزيز رمز شموخي وعزتي ومن أستند عليه في هذه الحياة، إلـى والدتي العزيزة التي علمتني المحبة والرحمة ... وسقتني من ينابيع الحنان، إلـى إخوتي وأخواتي، وإلى أفراد عائلتي وأصدقائي جميعاً.... أهـديكم هـذا العمـل المتواضع.

محمد عايض الحربي

الشكر والتقدير

بعد أن من الله عز وجل علي بإنجاز هذا العمل وإخراجه على صورته الحالية، فلا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان لمشرفي الأستاذ الدكتور نـايف البنوي، الذي لم يبخل علي بعلمه ونصحه وخبرته، مما كان له أطيب الأثر في إعـادة ترتيب الكثير من مواضيع هذا العمل، وانتقاء المراجع القيمة.

كما أتقدم بشكري الخالص للأساتذة الأفاضل أعضاء هيئة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا العمل، وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل أساتذتي في كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع بجامعة مؤتة، ولكل من أعانني برأي أو مشورة لهم مني الشكر والتقدير ومن الله العون والتسديد.

محمد عايض الحربي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

تصورات نزلاء المؤسسات الإصلاحية للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي ستواجههم بعد خروجهم: دراسة ميدانية على منطقة المدينة المنورة

محمد عايض الحربي

جامعة مؤتة، 2010

هدفت الدراسة إلى التعرف على تصورات نزلاء المؤسسات الإصلاحية للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي ستواجههم بعد خروجهم: ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة لغرض جمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (350) مبحوثاً، واستخدمت الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS. 16) لتحليل بيانات الاستبانة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

هناك معوقات اجتماعية كبيرة تواجه نزلاء المؤسسات الإصلاحية بعد خروجهم مثل عدم تقبل المجتمع وعدم اهتمام الأسرة ووجود النظرة السلبية في المجتمع نحو هؤلاء الأفراد، ومعوقات اقتصادية مثل الفقر وعدم تحقيق الاكتفاء المادي وعدم وجود الوظيفة المناسبة.

هناك تصورات ايجابية لدور الرعاية اللاحقة ويساعدهم على المضي قدماً في الحياة من حيث توفير التأهيل والوظائف المناسبة، وجود فروق في تصورات المبحوثين نحو المعوقات الاقتصادية التي ستواجههم بعد خروجهم من المؤسسات الإصلاحية تعزى لمتغير العمر، عدم وجود فروق دالة في بقية متغيرات الدراسة وهي (المستوى التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، نوع المسكن، مكان الإقامة).

وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد تم صياغة عدداً من التوصيات.

Abstract

Perceptions of Inmates Correctional Intuitions The Socioeconomic Constraints That Will Face Them After Leaving The Intuitions A Field Study on Madina Munawara

Mohammad A'ayid Al- Harbi

Mu'tah University, 2010

The study aimed at determining the perceptions of inmates of Correctional institutional towards socioeconomic Constraint that will face them after e leaving such institution to achieve the goals of the study, a questioner was developing to collect data. Study sample consisted of 350 responds, SPSS statistical software was applied to analyze the data, and the most principal conclusions of the study were:

1- there were vast social constants that face them after their leaving such as un acceptance by community, uncared of family, and the negative perspective of society towards those individuals , beside economic constant such as poverty, unavailability of suitable jobs and un achievement of self sufficiency .
2- There positive precipitation towards the role of the post care that will help them to go on such as rehabilitation and finding jobs.
3- There were differences in respondents perceptions' toward economic constituents that will face them after leaving the correctional institutions due to age .
4- There were no significant differences among other variables of the study (educational level, position, monthly income, type of accommodation and place of residence.

Upon such conclusions' the study proposes some recommendations.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة

الجريمة ظاهرة عرفتها البشرية منذ نشأتها وبداياتها الأولى، وتعتبر إحدى المشكلات الاجتماعية التي وجدت في كافة المجتمعات البشرية بغض النظر عن حجم هذا المجتمع أو ذاك أو بساطته وتعقيده، إلا أنها تتسم بالزيادة والخطورة في المجتمعات الحديثة، نظراً لتعقد الحياة الاجتماعية، وسوء الأحوال الاقتصادية وانتشار البطالة ..... الخ (الغزوي والبنوي، 1996) .

يعتبر نزلاء المؤسسات الإصلاحية جزء لا يتجزأ من المجتمع، ولا يمكن لنا سلخهم عنه، أو حتى جعلهم يشعرون بأنهم منبوذين وغير مقبولين فيه، فالنزيل هو إنسان دفعته الظروف إلى دخول تلك المؤسسات، ولذا فهم يختلفون باختلاف ظروفهم، فمنهم من يكون الإجرام في طبعه، ومنهم من يتعلم الإجرام من الآخرين، ومنهم من يكون الإجرام بعيدا عن سلوكه وعن طبيعته وتنشئته، لكن ظروفاً طارئة دفعته لأن يكون أحد نزلاء تلك المؤسسات، إن مثل هذا التنوع يجعل من المسؤولية التي تقع على عاتق تلك المؤسسات كبيرة جداً في التعامل مع هؤلاء الأشخاص، وإعادتهم إلى المجتمع بصورة أكثر ايجابية وفاعلية معتمدين على المهارات والمعارف والعلوم العملية والعلمية التي يفترض أن يكونوا قد اكتسبوها داخل تلك المؤسسات.

ومع أن الوقاية من الجريمة أصبحت من الأولويات التي تسعى لتحقيقها مختلف الدول والتي تطلبت إحداث تغيير في أهداف السياسات العقابية التي تتبناها، إلا أن السياسات العقابية ما زالت تتأرجح بين اتجاهين متضادين، الاتجاه الأول يذهب إلى القول بأن الأسلوب الأمثل للسيطرة على الجريمة في المجتمع يتمثل في العقوبات السالبة للحرية، فهذه العقوبة من وجهة نظر هذا الاتجاه، تعمل على ردع المجرمين وبالتالي تعمل على تغيير سلوكهم باتجاه الإصلاح، من خلال تبني هذا الاتجاه لنظرية

الردع كأساس تُبنى عليه مقومات سياسته العقابية، بينما يذهب الاتجاه الثاني إلى القول باستحالة إصلاح المجرمين عن طريق العقوبات السالبة للحرية وحدها، فالسيطرة على الجريمة يتطلب تطبيق برامج إصلاحية وتأهيلية احترافية قائمة على أسس علمية(طالب، 2000).

ولقد أشار (الواكد، 2005) إلى أن العديد من الدول بدأت بالبحث عن بدائل ذات فاعلية أكثر وبكلفة اقتصادية أقل، تساعد في التقليل من ظاهرة السلوك الجنائي بمختلف أنواعه وإصلاح النزلاء الذين دفعتهم الظروف إلى ارتكاب الجريمة، ومساعدة نزلاء تلك المؤسسات العقابية والإصلاحية على تبني أنماط سلوكية أكثر إيجابية، تساعدهم على الاندماج في المجتمع، حيث لاحظ الباحثون أن نسبة العود إلى مراكز الإصلاح والتأهيل عالية جداً، مما يؤكد عدم فاعلية البرامج المستخدمة في فن التعامل مع هؤلاء النزلاء، و يعزز فكرة التجديد والمحاولة في تبني برامج أكثر جدية وأكثر علمية وأكثر فاعلية، وأقل تكلفة اقتصادية، لاسيما وأن العديد من هذه الدول بدأت تعاني من تزايد أعداد النزلاء في المراكز الإصلاحية، مما حدا بها إلى زيادة الموازنة المخصصة لهذه المراكز، وبنفس الوقت البحث عن وسائل أكثر فاعلية لإعادة هؤلاء إلى حظيرة المجتمع بصورة تختلف عن الصورة التي دخلوا بها إلى تلك المراكز، ومحاولة اجتثاث السلوك الجرمي منهم وتحويلهم إلى أشخاص نافعين لأنفسهم ومجتمعهم، وهذا الهدف هو ما دفع بالمجتمعات المتطورة إلى إعادة النظر في رؤيتها للسلوك الجنائي، وبالتالي أساليب التعامل معه، لذا لجأت إلى إحداث كادر وظيفي يكون هدفه مساعدة النزلاء على تعديل سلوكاتهم وإكسابهم سلوكات أكثر إيجابية تساعدهم على الاندماج في المجتمع الكبير.

ومع تطور المجتمعات البشرية تطورت النظرة للجريمة، وتطورت معها النظرة لأغراض العقوبة وأهدافها وأنماطها وأساليب تطبيقها، فخلت أغراض العقوبة وأهدافها من الزجر والإيلام، كما خلت أنماطها وأساليب تنفيذها من كافة صور وأشكال الانتقام، وحل محلها إصلاح الجاني وتأهيله لإعادة الاندماج في النسيج الاجتماعي كغرض

للعقوبة، مما أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة في مجال تطبيق العقوبة، ومنها الاهتمام بشخص الجاني والظروف التي أحاطت بارتكابه لجريمته.(الزيني، 2003).

وصاحب ذلك التطور في السياسة العقابية تطور في معاملة المذنبين بهذه المؤسسات واكبت دائما التغير في فلسفة العقاب، ومن هنا حدثت تطورات جوهرية في نظام السجون في شتى الدول منذ القرن الثامن عشر حتى اليوم، وتتجه هذه التطورات نحو تحويل السجون إلى بيوت للإصلاح بدلاً من أن تكون أمكنة للتكفير والعقاب، ولا شك أن أصحاب فكرة تحويل السجون إلى الإصلاح واستبعاد فكرة العقاب قد وجدوا تأييداً في القرن التاسع عشر بشكل خاص، حيث تميز هذا القرن بانتشار مبادئ وأفكار تنادي بالحرية والمساواة وكفالة الحقوق الفردية بوجه عام، وبدأ التفكير في شخصية الجاني وأصبح الغرض الأساسي من الجزاء هو العلاج والإصلاح، وألغيت العقوبات التي تستند أساسا إلى التعذيب البدني والانتقام من الجاني، وبناء على ذلك ظهرت الحاجة إلى تعديل وظيفة السجون حتى تتفق مع هذه الأغراض الحديثة، حيث أصبحت الوظيفة الأساسية لعقوبة السجن إعادة تأهيل الجاني وتكيفه مع المجتمع، وبذلك فقد أصبحت عقوبة السجن(إذا أحسن أداء وظيفتها) إحدى دعائم الحد من الجريمة، وأحد عوامل تحقيق الصالح الاجتماعي والفردي على حد سواء، وهنا يرى بعض العلماء أن المصلحة الاجتماعية ومصلحة الفرد يمكن تحقيقها بوجه عام عندما توجد برامج تمنع النزيل في السجون من أن يتحول إلى مجرم متمرس، حيث يتطلب منع الجريمة التقليل من العودة إلى الجريمة وتغيير مسار المجرمين الصغار، أو المجرمين لأول مرة (العمري، 2007).

لهذا كان لا بد للقائمين على تلك المؤسسات، أن يعيدوا النظر في كل ما يتعلق بإعادة النزلاء إلى الحياة داخل المجتمع بصورة طبيعية، دون أن يلحق بهم أي أذى سواء كان هذا الأذى اجتماعياً من خلال نظرة المجتمع لهم ووصمهم بالمنحرفين والشاذين، أو أذى اقتصادياً متمثلاً بعدم قدرة المجتمع على احتواء هؤلاء الأشخاص وتوفير فرص العمل اللازمة لهم لمنع عودتهم إلى السلوك الإجرامي، أم كان ذلك الأذى

نفسيا، لذا فقد كان لا بد من إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بعمل وإدارة المؤسسات العقابية لتقوم بدورها الاجتماعي والإنساني لهؤلاء النزلاء بما يتماشى والقواعد الدولية لحقوق الإنسان، وتوفير الرعاية اللاحقة لهم بما يضمن عدم عودتهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، أو السلوك الذي لا يتماشى مع قيم المجتمع ومعاييره (طالب، 1999).

وللرعاية اللاحقة دور مادي وكذا نفسي، حيث يتمثل الدور المادي في المساعدات التي تقوم بها الجهات القائمة على الرعاية اللاحقة سواء كانت مساعدات مادية مباشرة أو غير مباشرة، مثل البحث عن عمل مناسب وتقديم العون للمفرج عنه ولأسرته (الزيني، 2003).

ولقد تطور مفهوم الرعاية اللاحقة من خلال تطور نظرة المجتمع إلى المجرم في ظل مذهب الدفاع الاجتماعي، والذي ينطلق من فكرة إنسانية مضمونها أن الشخص الذي ارتكب الجريمة هو ضحية ظروف اجتماعية معينة وهي التي دفعته إلى طريق الانحراف، الأمر الذي يتطلب زيادة العناية بإصلاح المجرم بهدف إعادة اندماج المفرج عنه مرة أخرى داخل المجتمع(الشاذلي، 2006).

ويشير (اليوسف، 2007)، إلى أن الرعاية اللاحقة تسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: هدف اجتماعي إنساني: ويتمثل ذلك في الرعاية الاجتماعية للمفرج عنهم ومعاونتهم في الحصول على فرص عمل للكسب الشريف، وهدف أمني وقائي حيث يعتبر الهدف الأساسي الذي يسعى إلى منع الجريمة قبل وقوعها وضبط الجناة بعد وقوعها وتقديمهم للعدالة وتنفيذ العقوبة عليهم .

وغالباً ما يكون للظروف الاجتماعية دوراً في ارتكاب الجاني لجريمته، لذا يجب أن تتضافر جهود جميع مؤسسات المجتمع ذات الصلة لرعاية المفرج عنهم عقب تنفيذ العقوبة المقررة للجريمة التي اقترفها، لأن عودة المفرج عنه إلى الجريمة قد يدفع أفراد أسرته إلى الانحراف، مما يخلق أجيالاً متعاقبة من المجرمين.

أما الأثر النفسي الذي تنطوي عليه الرعاية اللاحقة للمحكوم عليه الذي يخرج عند انتهاء مدة العقوبة بشعور أنه موصوم بوصمة الجريمة، ويعمق هذا الشعور عنده أن أفراد المجتمع غالباً ما يتنكرون ويتجنبون أو على الأقل لا يرحبون به، وفي أن الأسرة كثيراً ما تهجر الزوجة زوجها، كما أنه قد يبتعد عن أبنائه خشية أن يلاحقهم عاره، فيجد نفسه بدون عمل وبلا أهل، وفي هذه الظروف إذا لم يلاق المفرج عنه رعاية ومعونة على مواجهة مطالب الحياة فإنه غالباً ما يعود مرة أخرى إلى ارتكاب الجريمة(الحناكي، 2007).

كما أن الاستعانة بما في البيئة الداخلية (داخل السجن) والبيئة الاجتماعية الخارجية من إمكانيات في سبيل جعل هذا النزيل يتغلب على صراعاته الداخلية والتخفيف من وطأتها عليه، ولا ننسى كذلك دراسة حالة النزيل عند دخوله لأو ل مرة والتعرف على ما لديه من إمكانيات وطاقات معطلة يمكن أن تستثمر خلال وجوده بالسجن، وذلك بالمشاركة في الأنشطة وتنمية ما لديه من مهارات سابقة وتسجيل جميع نتائج هذه الدراسة في سجل خاص بها، وحفظها بشكل يسهل الرجوع إليها عند الحاجة إليها، وذلك لخلق نوع من الثقة المتبادلة بين النزيل وبين (الأخصائي الاجتماعي والنفسي)، كما يتم مراعاة الحالة النفسية للسجين وذلك بعدم توجيه النقد أو اللوم، أو التأنيب، أو التوبيخ واستبدال هذا الأسلوب بأسلوب المناصحة والإرشاد والتوجيه والتشجيع وفتح باب الأمل لديه، وكذلك يتم ترتيب (لأولويات الخدمات المقدمة) من حيث الأهمية، والتركيز على استغلال الإمكانيات المتاحة في البيئة مادياً ومعنوياً، والحرص على جعل كل هذه المعطيات ذات أثر فاعل على تعديل السلوك(عياد،2007).

إن العملية الإصلاحية والتأهيلية التي تنتهجها (المديرية العامة للسجون) في المملكة العربية السعودية تهدف إلى حماية أسرة النزيل من أسباب التفكك وعوامل الانحراف من خلال متابعة شؤونها، وبإشراك النزيل نفسه في تلك البرامج بما يتوافق مع إمكاناته ورغباته، وبما هو متوفر ومتاح في البيئة الخارجية للسجن، مستفيدين مما توفره الحكومة من عون في هذا الخصوص وما تقدمه مؤسسات المجتمع المدني ذات

العلاقة بالعملية الإصلاحية من خدمات اجتماعية سواء أكانت مادية أم معنوية (الرويلي، 2008).

2.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

لا شك بأن تدريب النزلاء وإعادة تأهيلهم اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً ومهارياً سوف يؤدي إلى إعادة اندماجهم في المجتمع بعد انتهاء مدة العقوبة بعد أن يكونوا قد تلقوا برامج إصلاحية وتأهيلية في أماكن يعدها المجتمع لتحقيق تلك الغاية، لهذا تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة عمل تلك المؤسسات ومعرفة البرامج التي تقوم بتطبيقها على النزلاء من أجل ضمان تحقيق برامج الإصلاح لهم دون أن تواجههم أية معوقات سواء اجتماعية أم اقتصادية أم نفسية، وستكون منصبة على معرفة تصورات نزلاء المؤسسات الإصلاحية للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي ستواجههم بعد خروجهم إلى المجتمع، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة على شكل التساؤلات التالية:

1- ما تصورات نزلاء المؤسسات الإصلاحية للمعوقات الاجتماعية التي ستواجههم بعد خروجهم .
2- ما تصورات نزلاء المؤسسات الإصلاحية للمعوقات الاقتصادية التي ستواجههم بعد خروجهم .
3- ما دور الرعاية اللاحقة في الحد من عودة النزلاء إلى ارتكاب السلوك الإجرامي بعد الإفراج؟
4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات النزلاء للمعوقات الاجتماعية التي ستواجههم بعد خروجهم من المؤسسات الإصلاحية تُعزى للمتغيرات التالية (العمر، المستوى التعليمي، المهنة ، الدخل الشهري، نوع المسكن ، مكان الإقامة)؟.
5- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات النزلاء للمعوقات الاقتصادية التي ستواجههم بعد خروجهم من المؤسسات

الإصلاحية تُعزى للمتغيرات التالية (العمر، المستوى التعليمي، المهنة ، الدخل الشهري، نوع المسكن، مكان الإقامة)؟.

3.1 أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال الاعتبارات التالية :

1- قد تكون الدراسة مرجعا مهما للدارسين والباحثين لإجراء دراسات جديدة تتناول نزلاء المؤسسات الإصلاحية وتعمل على التخفيف من الصعوبات التي يواجهونها.

2- التعريف بأهم المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه نزلاء المؤسسات الإصلاحية وهذا قد يؤدي إلى إيجاد حلول لها من قبل أصحاب القرار والقائمين على تلك المؤسسات.

3- تسعى الدراسة من خلال نتائجها، إلى مساعدة الجهات المعنية وخاصةً أصحاب القرار، للاستفادة منها، وإيجاد البرامج والوسائل التي تكفل الحد من معاناة النزلاء بعد الخروج وضمان عدم عودتهم إلى السلوك الجرمي.

4.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. معرفة أهم المعوقات التي تواجه نزلاء المؤسسات الإصلاحية ومحاولة إيجاد الحلول لها.
2. التعرف على أهم العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي وازدياد نسبته في المجتمع السعودي .
3. معرفة دور الرعاية اللاحقة للنزلاء ومدى تحقيق الرعاية على أرض الواقع في التخفيف من معاناة النزلاء بعد الخروج .

4. التعرف على المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه نزلاء المؤسسات الإصلاحية بعد الإفراج عنهم وفقاً لمتغيرات (العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، نوع المسكن، مكان الإقامة)

5.1 مفاهيم الدراسة :

1- النزيل :

هو الشخص الذي عوق ومنع من التصرف بنفسه سواء كان ذلك من خلال وضعه في بيت أو مسجد أو قبوا كما كان سائدا في الوقت الماضي، أو كان ذلك من خلال وضعه في بناء مقفل يوضع فيه الأشخاص المتهمون في انتظار محاكمتهم أو تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم، كما هو سائد ومعمول به في الوقت الحاضر(الحارثي، 2006).

وجاء في تعريف النزيل كما ورد في قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الأردني رقم (9) لعام 2004 أنه: الشخص، ذكراً كان أم أنثى، الذي يودع في المركز تنفيذاً لقرار صادر عن جهة قضائية أو أي جهة مختصـة.

2-المؤسسات الإصلاحية:

هي الأماكن المخصصة لاستقبال الأشخاص الصادر بحقهم احكام قضائية نهائية لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية، وفي نفس الوقت إعدادهم وتأهيلهم للتكيف والاندماج في الحياة العامة داخل المجتمع بعد الافراج عنهم (هلال، 2009) .

ويعرفها (اليوسف، 1999)، بأنها: مؤسسات مخصصة لاستقبال الموقوفين والمجرمين لقضاء مدة العقوبة القضائية الصادرة ضدهم جزاء لما ارتكبوه من افعال ضد المجتمع وفي نفس الوقت يجرمها القانون .

أما (الغامدي، 2000)، فقد عرف المؤسسات الإصلاحية بأنها: منشآت حديثة تضم أماكن خاصة ببرامج الإصلاح من تعليم وتدريب مهني ومكتبة ومسجد، بالإضافة إلى باقي البرامج الإصلاحية الأخرى.

وعرف (الضحيان،2001)، الإصلاحيات بأنها: سجون تُنفذ فيها برامج إصلاحية تهدف إلى تأهيل النزلاء وإعدادهم للتكيف مع المجتمع مرة أخرى، من خلال تطبيق مجموعة من البرامج التعليمية والمهنية والإرشادية والترفيهية.

3- المعوقات:

هي كل الظروف والموانع البشرية، والاقتصادية، والإنشائية، والتنظيمية، التي تحول دون تنفيذ برامج التأهيل الشامل في المؤسسات الإصلاحية(العمري،2007).

4- الرعاية اللاحقة:

يشير (ابراهيم، 2002)، إلى مجموعة من التعريفات لمفهوم الرعاية الاجتماعية منها:

1- تعريف هيئة الأمم المتحدة: النشاط المنظم الذي يهدف إلى إحداث التكيف الناضج بين الأفراد وبين بيئتهم الاجتماعية .

2- تعريف فريند لاندر Friend Lander :

جهد منظم من الوسائل والخدمات والبرامج يهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات وتحقيق مستويات ملائمة للمعيشة والصحة وذلك عن طريق العمل التعاوني الذي يهدف إلى تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

3- تعريف تتمس Titmuss :

مجموعة من البرامج والخدمات التي توضح مدى التباين القائم بين مختلف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى الأنماط الثقافية السائدة في مجتمعات عالم اليوم .

ويعرفها (القباع، 2009) بأنها: عملية تخصصية مؤسسية ترتبط في الأساس بتنظيم مؤسسي تحكمه لوائح ثابتة ذات أهداف مقررة ومستقرة في نظام أساسي يسمح بالتطبيق المرن والكافي.

من خلال ما تم استعراضه يعتمد الباحث التعريف التالي للرعاية اللاحقة المتعلقة بنزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية.

الرعاية اللاحقة: هي عملية علاجية للنزلاء داخل المؤسسات العقابية منذ لحظة دخولهم تهدف إلى إعادة تكيفهم مع بيئتهم الاجتماعية بعد الخروج .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

يعتبر السجن إحدى الحلقات المتكاملة لنظام العدالة الجنائية والمتمثل أيضا في الشرطة والقضاء، والسجن كمؤسسة اجتماعية يؤدي وظيفة ومهام ضرورية، فهو يقوم بتنفيذ أحكام شرعية صدرت عن مؤسسات اجتماعية أخرى شرعية، ووجوده في المجتمع على هذا الأساس ضروري وحتمي للمؤسسات الأخرى ضمن نظام العدالة الجنائية المتكامل(طالب1999) .

والسجن كعقوبة له وظيفة اجتماعية هامة وخطيرة وذلك باعتباره من أبرز روادع النظام الاجتماعي ضد السلوك الذي يتعارض مع الشرعية الاجتماعية، فضلاً عن أنه الأداة التي يلوح بها المجتمع لمكافحة الجريمة عن طريق الترهيب، والتي لا تقتصر على مجرد عقاب المجرم وسجنه فقط، بل تمتد لتحد من وقوع المزيد من الجرائم من خلال ردع أفراد المجتمع الآخرين ومنعهم من استسهال طريق الجريمة واستساغتها (اليوسف، 2005)

والواقع أنه إذا كانت وظيفة السجن في الماضي هي الانتقام من المجرم وزجره وردعه حتى ينقى المجتمع من شرور الإجرام، فإنه مع بداية القرن التاسع عشر تطور دور السجن ليصبح مكانًا للإصلاح والتقويم والتأهيل، وذلك تحت تأثير التغير في النظرة إلى العقاب من حيث فلسفته وأهدافه ونظرياته (غانم، 1999) .

وعلى ذلك فقد أصبحت وظيفة السجن الحديث إيواء المحكوم عليهم طوال مدة حكمهم مع العمل على تقويمهم وتأهيلهم من خلال البرامج التأهيلية والتثقيفية والنفسية، وكذلك إكسابهم المهارات والمهن التي تساعدهم على أن يكونوا أعضاء صالحين في المجتمع بعد خروجهم منه (أبو شامة، 1999).

التطور التاريخي للسجون في المملكة العربية السعودية

مع بزوغ فجر الدولة السعودية الحديثة، أصبح لزاماً على السلطات الرسمية تنظيم أمور البلاد في كل مجالات الحياة، فكان من الضروري جداً الاهتمام بحفظ الأمن وإقرار الحقوق لأصحابها وتفعيل دور القضاء والشرطة، للمحافظة على استقرار البلاد وتطورها، فظهر الاهتمام بتطوير أجهزة الأمن وما يتعلق بها من مؤسسات أخرى، وبما أن السجون مؤسسة من مؤسسات الدولة ولها أهداف جليلة تقدمها للفرد والمجتمع، كان لا بد من الاهتمام بها وإيلائها العناية والرعاية من أعلى السلطات في البلاد لكي تواكب مسيرة التقدم والتطور التي شهدتها البلاد منذ ذلك التاريخ، ورغم أن مؤسسات الدولة في ذلك الوقت كانت محدودة وإمكانياتها المادية تكاد تكون معدومة إلا أنه كان هناك اهتمام كبير بأمر هذه الفئة من المجتمع، استناداً إلى تعاليم الشريعة الإسلامية في معاملة السجناء (العمري، 2007).

في الفترة ما قبل عام (1940م) تأسست أول إدارة للسجن في مكة المكرمة بموجب قرار(وثيقة) هيئة تشكيل الدوائر القاضي بتأسيس الشرطة العامة والسجن بمكة المكرمة رقم (44) في 1344/7/21هـ، وتم ذلك بصدور أمر ملكي، ثم أعدت النيابة العامة تعليمات مكونة من سبعة مواد، تم عرضها على الملك عبدالعزيز رحمه الله فأمر بالعمل بها، وقد نصت تلك المواد على أن تكون السجون منفصلة عن الشرطة، وعدم قبول أي أحد إلا بحكم شرعي أو أمر من المقامات ذات الحق وبأو امر منها، وضرورة إنشاء سجلات بأسماء ومهن السجناء، وسبب السجن ومدته، والجهة التي أمرت بسجنه، إضافة إلى ضرورة التفتيش الدائم على السجون من قبل الحاكم الإداري، ومعاقبة مأمور السجن إذا وجد أي سجين بخلاف ما ذُكر، وضرورة تخصيص غرف خاصة لإيقاف الأشخاص الذين لا تتجاوز مدة إيقافهم أكثر من 24 ساعة، وان الشرطة ليس لديها صلاحيات إيقاف أي شخص لأكثر من 24 ساعة، وفي (1925م)، صدرت أول ميزانية لإدارة السجن، وتكونت تشكيلاته من مأمور ومعاون وثلاثة أشخاص بمسمى

محافظ وبواب واحد وسجان، أما إدارة السجن في المدينة المنورة، فتشكلت من أربعة أشخاص هم: مأمور السجن وشخصان مباشران وبواب(الردادي، 2003).

إن تفسير قلة عدد الأشخاص العاملين في تلك السجون يعود إلى شُح الموارد المادية في ذلك الوقت، وقلة عدد الجرائم المرتكبة، وقلة عدد السكان، إذ أن المجتمع السعودي كان آنذاك مجتمعاً أولياً ومحافظاً يعتمد على الرقابة الذاتية والأسرية القوية التي كان لها دوراً كبيراً في حياة الناس، بالاضافة إلى عدم وجود وقت فراغ عند أفراد المجتمع الذين كانوا يعتمدون على الرعي والحرف البسيطة في تسيير أمور حياتهم.

وأشار(العمري، 2007) إلى أن الفترة من عام (1940-1960م)، شهدت تحولاً جذرياً في أنظمة السجون السعودية، حيث تم افتتاح إصلاحية لمسجوني الأحداث في العاصمة المقدسة (مكة المكرمة) لتوفير فرص التعليم والتدريب لهم على بعض الحرف اليدوية وكانت تلك الإصلاحية في جزء ملحق بالسجن العمومي، ثم صدر الأمر الملكي بإنشاء مبنى خاصاً لإصلاحية الأحداث ضمن مبنى خاص لدار العجزة وآخر لليتيمات، وفي تلك الفترة صدرت بعض القرارات متضمنةً بعض البنود التي تُعتبر بمثابة لائحة مبكرة لإعمال السجون وتحديثاً لمفهومها، بالإضافة إلى أن هذه المواد صنفت السجون إلى ثلاثة أقسام هي: قسم خاص بالمحكوم عليهم في الجنايات، وقسم خاص بالمحكوم عليهم في الجنح، وقسم خاص للمحكوم عليهم في المخالفات، وبعدها أصدر مجلس الشورى مجموعة من القرارات بشأن إصلاح السجون واعتماد بعض مشاريعها، مثل تخصيص مقر الإمارة السابق بمكة المكرمة ليكون سجناً عاماً، وتوزيعه إلى قسم للأحداث، وقسم للنساء، وقسم للسجناء من الرجال، إضافة إلى إنشاء أعمال يدوية ملائمة لأولئك النزلاء، وفي عام(1948م)، صدر نظام مديرية الأمن العام، وضم الفصل الثامن والعشرون والفصل التاسع والعشرون منه ثمانين مادة، تناولت الأحكام الخاصة بمصلحة السجون، وعنيت بجميع ما يختص بشؤون السجناء، كتصنيفهم وتفقد أحوالهم، ومراقبة أخلاقهم، ومحافظتهم على الشعائر الدينية والآداب الإسلامية، ونظافتهم وصحتهم، والوعظ والإرشاد، وتعليمهم الحرف الصناعية. وفي عام

(1959م)، توالت الإصلاحات في السجون، وزادت العناية بالنزلاء بشكل ملفت، حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (436)، بإنشاء مديرية عامة للسجون، وربـط ذلـك بتوفير الاعتمادات المالية ضمن ميزانية وزارة الداخلية، ولأن موارد الدولة في ذلـك الوقت بدأت في التحسن، فقد تم رصد مبالغ مجزية وتخصيصها للمؤسسات الإصلاحية (السجون)، وفي تلك الفترة صدرت لائحة الخدمات الاجتماعية، وإنشاء المكتبات، ثـم لائحة التدريب المهني وذلك لإعطاء النزلاء فرصة لاكتساب المهارات العلمية والعملية المطلوبة لإعادة تأهيلهم بشكل يضمن عدم عودتهم إلى السلوك الإجرامي مرة أخرى.

أما المرحلة من عام (1974-1990م)، فقد تطورت فيها الـسجون الـسعودية تطوراً ملحوظاً من حيث أنظمة وإدارة السجون السعودية، حيث تم إرسال مجموعة من العاملين في المؤسسات العقابية إلى الخارج؛ للدراسة المتخصصة ولحضور الـدورات الحديثة والمتخصصة في إدارة السجون، مما انعكس على الواقع العملي في إدارة تلـك المؤسسات، كذلك تم الاهتمام بإحضار مجموعة من الخبـراء مـن خـارج المملكـة للاستفادة من خبراتهم في مجال إدارة وتنظيم المؤسسات العقابية، كما تم إنشاء الأقسام المتخصصة بالرعاية الصحية والاجتماعية والرياضية والدينيـة والتعليميـة وغيرهـا (الردادي، 2003).

في عام (1999) تم فصل الإدارة العامة للسجون عن الأمن العام، وأصبحت بذلك قطاعاً مستقلاً يرتبط مباشرة بمساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية تحت مسمى (المديرية العامة للسجون) فأصبحت السجون السعودية تعمل من خلال تلك المديرية، فشهدت تطوراً واضحاً من حيث المباني المخصصة للمؤسسات العقابية، حيث تم بناء مؤسسات إصلاحية وفقاً لأحدث الأنظمة العالمية في إدارة وتنظيم المؤسسات العقابية، كذلك تم تطوير البرامج التي تقدمها داخل تلك المؤسسات، بشكل يضمن عودة النزلاء إلى المجتمع بصورة أقل إجراماً وخطورة على المجتمع، بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ومبادئ حقوق النزلاء (المديرية العامة للسجون، قسم الدراسات والبحوث، 2010).

برامج الرعاية والتأهيل في سجون المملكة العربية السعودية

إن مسيرة السجون في المملكة العربية السعودية: مرت بمراحل تطويرية عديدة حتى تحولت إلى مؤسسة إصلاحية قبل أن تكون أسواراً لمصادرة حرية النزيل، وإرساء قاعدة للتعليم في مجال التأهيل، وصرف مكافآت لترغيب السجناء وشحذهم على حفظ كتاب الله... والتوسع في برنامج إصلاحي بتنويع البرامج الثقافية.. بالإضافة إلى برامج تشغيل النزيل، والأنشطة الرياضية(الجفري، 2007).

واستناداً إلى مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، التي كانت سباقة إلى الاهتمام بالسجناء وعدم امتهان كرامتهم، بل أمرت بإكرامهم وحسن معاملتهم، كما فعل النبي عليه الصلاة والسلام مع أسرى معركة بدر، عندما أمر بإكرامهم وحسن معاملتهم، وقام باستئجار غير القادرين على فداء أنفسهم بالمال وذلك بالطلب منهم بتعليم أبناء المسلمين مقابل فدية نفسه، وعليه فقد استفادت المؤسسات الإصلاحية في المملكة العربية السعودية من ذلك، فقامت برصد المبالغ المالية لتعليم وتدريب كوادرها البشرية العاملة فيها على أحدث طرق الادارة لتلك المؤسسات، وكذلك لتعليم وتدريب نزلاء تلك المؤسسات من أجل تحويل سلوكاتهم الجرمية والمنحرفة نحو عمل أو علم ينتفع به، ويساعده على العيش بطريقة سليمة بعيداً عن دروب الجريمة والسلوك المنحرف (العمري، 2007).

وهذا يؤكد الرغبة لدى القائمين على نزلاء المؤسسات الإصلاحية في بقاء الصلات بالمجتمع، وقد نصت المادة الحادية عشرة من نظام السجن والتوقيف في المملكة العربية السعودية إلى ضرورة مرور النزيل الذي أمضى أربع سنوات في السجن بمرحلة انتقالية تهدف إلى تيسير اندماجه في المجتمع قبل الإفراج عنه وكذلك نصت المادة الثانية عشر من نفس النظام بوجوب أن يعهد إلى مساعدين في جميع المجالات الاجتماعية والنفسية والصحية والتعليمية والدينية وغيرها للمحافظة على الصلات المرغوب بقيامها بين النزيل وأسرته ومحيطه الاجتماعي، وكذلك فيما يتعلق بزيارة السجناء ومراسلاتهم ومعيشتهم، كما أن لائحة الرعاية الاجتماعية والنفسية قد

نصت على أن من أهدافها " إشعار وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية بأسماء المحكوم عليهم قبل إطلاق سراحهم بمدة كافية والتنسيق معها لاتخاذ الإجراءات نحـو تأهيـل النزلاء وإعدادهم للبيئة والمجتمع الخارجي وتأمين فـرص العمـل لهـم (الـردادي، 2003).

ومن أهم البرامج التدريبية والتأهيلة التي تُقدم للنزلاء في سجون المملكة العربية السعودية هي مايلي:

1. تقديم الرعاية الطبية اللازمة:

يؤثر السجن في الصحة البدنية والنفسية للسجين، ويعد سوء التغذية والظـروف غير الصحية بالإضافة للحالة النفسية التي يعيشها النزيل نتيجة إيداعه سببا مباشراً في حدوث الكثير من الأمراض التي يتعرض لها النزيل، وبالتالي فإن النزيل بحاجة ماسة إلى الرعاية الطبية اللازمة، وذلك إما عن طريق الأخصائيين الموجودين في المؤسسات الإصلاحية أو عن طريق المؤسسات الصحية المتخصصة خـارج الـسجن (الـسنبل، 1998).

وتنقسم برامج الرعاية الصحية في السجون السعودية إلى رعاية صحية وقائية تبدأ بالكشف على النزيل حال دخوله، فإن وجد به أي مرض عزل عن بقية السجناء حتـى يتم علاجه، ثم يتم استبدال ملابسه بملابس خاصـة نظيفـة تؤمنهـا إدارة المؤسـسة الإصلاحية، ويتم حلاقة شعرة (إن لزم) ويعطى التطعيمات اللازمة ضـد الأمـراض المعدية في الأو قات التي تحددها وزارة الصحة، وفيمـا يتعلـق بالرعايـة الـصحية العلاجية فإنها تشمل إقامة مراكز رعاية صـحية أوليـة فـي الـسجون تتـوفر بهـا التخصصات اللازمة بحيث تتولى علاج النزيل الذي يشكو من علة مرضية، وإذا لـم يكن في تلك المراكز التخصص الطبي المطلوب يتم إحالة النزيل للمستشفيات الحكومية المختصة الموجودة خارج السجن(المديرية العامة للسجون السعودية، قـسم الدراسـات والبحوث، 2010) .

2. تقديم الإعاشة والملابس المناسبة :

يعد الغذاء والكساء من أهم الحاجات الإنسانية الضرورية، وبالتـالي فـإن جميـع المؤسسات الإصلاحية تحرص على توفير الإعاشة الكافية والملابس المناسبة لنزلائهـا وهي من البرامج الضرورية المكملة لبرامج التأهيـل والإصـلاح فـي المؤسـسات الإصلاحية في كل دول العالم(الردادي، 2003) وفي هذا المجال تـشير المعلومـات المسجلة لدى (المديرية العامة للسجون السعودية، قسم الدراسات والبحوث، 2010) بأن السجون السعودية تقدم الإعاشة للسجناء طهيا، بواقع ثلاث وجبات يومياً، ووفق برنامج غذائي منظم ومتكامل، كما أنه تصرف للسجين مبالغ نقدية بواقـع (ريـالين) يوميـا لمساعدته في شراء ما قد يلزمه من حاجيات، ومن حيث الملابس فإنه يصرف لسجين في السنة الأولى (5) قطع من الملابس، (3) منها صيفية والأخرى شتوية، ويـصرف للسجين المحكوم عليه مدة أطول ملابس صيفية وشتوية بعدد قطعة واحدة سنويا .

3. تأهيل النزيل مهنيا:

يعد التدريب والتأهيل المهني من أهم البرامج التي يحتاجها نزلاء المؤسسات الإصلاحية، ويعتبر المدخل الحقيقي والفعال في إكساب النزيل مهارات وخبرات تمكنه من ممارسة العمل الشريف بعد خروجه من السجن(الديب، 1997).

إن برامج تأهيل وتدريب السجناء تهدف إلى اكتساب حرفة أو مهنة أثناء تواجدهم في السجن، وذلك لتحقيق غرضين، الأول منهما إشغال أوقات الفراغ التي يعيشها النزيل، والثاني مساعدته على اكتساب حرفة يمكن أن يمارسها النزيل بعد خروجه من السجن، بحيث تساعده بشكل مباشر على ضمان حياة كريمة تمنعه من العودة للجريمة (الرعوجي، 2002).

4. تأهيل النزيل تعليميا :

تعد البرامج التعليمية من أهم البرامج التي تقدمها المؤسسات الإصلاحية لنزلائها المسجونين، وتهتم المؤسسات الإصلاحية بشكل أكبر ببرامج محو الأمية، وتهتم بالقدر ذاته بتمكين النزيل بمواصلة التعليم العام والعالي، وتحرص المؤسسات الإصلاحية على

تذليل أي معوقات تحول دون استمرار النزيل بالبرامج التعليمية، ويلاحظ أن السجون الكبيرة تحتوي على مدارس نظامية يتاح للسجين الالتحاق بها وإكمال تعليمه، ويراعى في مثل تلك المدارس تسهيل إجراءات الالتحاق وتوفير المعلمين المؤهلين وتزويد تلك المدارس بالوسائل التعليمية المناسبة، من أجل تسهيل تقبل النزيل للبرامج التعليمية التي تنفذها المؤسسة الإصلاحية(السنبل، 1998).

وفي هذا الجانب فإن المملكة العربية السعودية تعطي أهمية كبيرة لتعليم نزلاء المؤسسات الإصلاحية خاصة التعليم الديني لما له من أهمية بالغة في التأثير على سلوك النزلاء، كما أن هناك حوافز تشجيعية تتمثل بخفض مدة المحكومية عن النزلاء الذين يحفظون القرآن الكريم أو أجزاء منه، وذلك لتحفيز النزلاء على حفظ كتاب الله عزوجل فهي تحقق بذلك عدة أهداف تتمثل في تعليم النزلاء وتشجيعهم عليه طمعاً في الثواب، تقديم خدمة لهؤلاء النزلاء وذلك بتعديل سلوكهم بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

5. تقديم التوجيه والإرشاد الديني:

تعد برامج التوجيه والإرشاد الديني من أهم البرامج التي تنفذها المؤسسات الإصلاحية وتكمل أهمية هذه البرامج في أنها تساعد على تحقيق الإصلاح والتأهيل للنزلاء، من خلال ما تلعبه من دور في تقويم سلوك النزيل وتوجيهه إلى القيم والاتجاهات الصحيحة، ونتيجة تطبيق نظام العفو المشروط بحفظ القرآن الكريم أو جزء منه، يستفيد من هذه المكرمة عدد كبير من السجناء، وأنه لم يثبت وجود حالات عودة لأي سجين استفاد من هذا العفو، خاصة من قام بحفظ القرآن الكريم كاملا في السجن(الضحيان،1998) .

الرعاية الاجتماعية المقدمة لأسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية:

لقد دأبت المملكة العربية السعودية على المضي قدماً في تقديم أفضل الخدمات لنزلاء المؤسسات الإصلاحية، ولم يغفل القائمين على برامج الاصلاح والتأهيل رعاية أسر النزلاء، حيث تولي الدولة أسرة النزيل العناية اللازمة من الرعاية في كافة

المجالات، وهذا ما تعمل به المديرية العامة للسجون بالتعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية ذات العلاقة، حيث أنه من مبادئ الخدمة الاجتماعية عدم التدخل إلا عند طلب المساعدة، إلا أن الظروف الطارئة التي حلت بأسرة النزيل نتيجة سجن عائلها تتطلب تدخلا مباشرا لتقديم المساعدة والتخفيف من ضراوة الآثار السلبية التي تتعرض لها تلك الأسر، لتتمكن تلك الأسر من التكيف مع الظروف الطارئة والاستمرار في أداء أدوارها الاجتماعية الطبيعية في المجتمع، وهذه الظروف غير العادية تفرض على المؤسسات الرسمية والمؤسسات الأهلية التطوعية وعلى كافة أفراد المجتمع المبادرة والتدخل لخدمة تلك الأسر، ويبدأ التدخل المهني المنظم برعاية تلك الأسر من داخل السجن، إذ أن أولى البرامج التي تقدم لنزلاء المؤسسات الإصلاحية، هي دراسة حالته، تبدأ من لحظة دخوله، إذ أن ما سينجم عن تلك الدراسة من ظروف اجتماعية واقتصادية ستدفع الأخصائي الاجتماعي إلى الإبلاغ عن وضع أسرة النزيل التي تحتاج إلى الدعم والمساعدة (العمري،2007).

ولم تقتصر الرعاية المقدمة للنزلاء على رعايتهم خلف القضبان، بل امتدت جسور تلك الرعاية إلى أسر السجناء لتقيهم الحاجة، ولتجهز سجوناً عصرية، العقوبة فيها ليست للإيذاء وإنما للإصلاح والتأهيل كما وجهنا الإسلام، فرعاية أسرة النزيل من قبل المجتمع بكل فئاته، ستقي المجتمع من خطورة إجرامية تتطور إلى انحرافات سلوكية نتيجة الآثار السلبية التي تتعرض لها، خاصة عندما يستمر النقص في الاحتياجات وتزداد الضغوط السلبية على أفراد الأسرة، بالإضافة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع(الجفري، 2007) .

وتعد برامج الرعاية الموجهة لأسر النزلاء نوعاً من التدخل الاجتماعي الذي يهدف إلى تحقيق التضامن والتكافل والاستقرار في المجتمع، إذ أنها تقوم بدور كبير لضمان صلاح الأسرة واستقرارها، سواء خلال وجود عائلها في السجن أو حتى بعد خروجه، وكلتاهما فترتان مهمتان للسجين وللأسرة ذاتها في نجاح برامج الرعاية للسجين وأسرته، لأنها تساعد على تحييد الخطورة الإجرامية التي تتعرض لها الأسرة

وتساعد في نجاح إعادة تأهيل النزيل وضمان عدم العودة لارتكاب الجريمة(حافظ، 2003).

إن برامج رعاية أسرة النزيل جزء لا يتجزأ من رعاية النزيل نفسه، ويتحقق من خلالها فكرة التأهيل والإصلاح، وبالتالي لا يمكن النظر للجهود التي تقدم للسجين دون النظر في الجهود التي تقدم لأسرته، كما أنه من ضمن أهداف الرعاية الإجتماعية لأسرة النزيل مساعدة الأسرة في الحفاظ على توازنها ومحاولة إعادة تأهيلها لتصبح أسرة منتجة،وتساعد رعاية أسر السجناء على نجاح برامج الرعاية الاجتماعية للنزيل نفسه، وتحول بشكل مباشر من دفعه للعودة للجريمة، إذ أن هناك تهديدا شديدا من خطر دائم أو محتمل نتيجة نقص موارد الإشباع لدى الأسرة، يتمثل بشكل مباشر في نقص الموارد المالية (وهو الغالب والأقوى) وكذا في موارد الإشباع النفسي والاجتماعي التي كان الزوج يؤمنها للأسرة (الجميعة،2006).

وتعطي رعاية أسرة النزيل للنزيل (نفسه) ولأسرته فرصة حقيقية ثمينة لإعادة التكيف مع المجتمع، وتحقيق مبدأ الوقاية من الجريمة، وعدم تعرض أسرته لخطر الوقوع فيها، إذ أن الظروف التي تمر بأسرة النزيل وبشكل مفاجئ تجعلها تمثل خطورة إجرامية، أو انحرافا سلوكياً أو أخلاقياً محتملاً بعد سجن الزوج، خاصة عندما يكون العائل الوحيد لها، وعندما تتعرض لضغط الحرمان والعوز والحاجة(الديب، 1997) .

وتعد الرعاية الاجتماعية لأسرة النزيل حقوقاً اجتماعية وسياسية لهم، ومن واجب المجتمع تحقيقها لهم، فإذا كان النظام الاجتماعي قد قرر سلب حرية رب الأسرة نتيجة خروجه على صحة نسبة النظم للمجتمع وقوانينه، فلا يجب أن تعاقب أسرته معه أيضاً، ولذلك من واجب المجتمع أن يحرص على تقديم الدعم والرعاية والمساعدة لأسر السجناء بما يكفل ضمان استقرارهم والتكيف مع الظروف الطارئة التي وقعوا فيها بسبب سجن عائلهم(الرميخاني،1997) .

أهداف الرعاية اللاحقة للنزلاء المفرج عنهم :

تركز الرعاية اللاحقة للنزلاء على جملة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها لهم خاصة بعد خروجهم من السجن، وتتمثل هذه الأهداف بما يلي (العنزي،2005).

1- رعاية النزلاء المنحرفين وتقديم جميع الخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية اللازمة لكل نزيل من أجل مساعدته على التغلب على عوامل انحرافه، كما يحاول تقوية الروابط الأسرية بين النزيل وأسرته إلى جانب توثيق علاقة العاملين بالمركز بأسرة النزيل وتقديم العون لها، لتكون قادرة على استقبال ورعاية النزيل بعد خروجه.

2. رعاية النزلاء المعرضين للانحراف الذين لا يوجد لهـم عائـل، حيـث أن عـدم رعايتهم قد يدفعهم إلى التشرد والتسكع في الطرقات ومخالطة المجرمين والمبيـت خارج المنزل لفترات طويلة.

3. تخصيص جناح منفصل للأحداث المنحرفين أو المعرضين للانحـراف، والـذين يدخلون المركز بغرض استكمال التحقيق أو تمهيداً لتقديمهم إلى محكمة النزلاء في حال الخوف من ارتكابه لفعل منحرف قبل موعد محاكمته نتيجة لظروفـه البيئيـة السيئة أو في حالة تشرد النزيل ومبيته في الطرقات أو مع المجرمين وذوي السلوك والثقافات المنحرفة.

الآثار السلبية للسجن على النزلاء:

يشير(الضحيان، 2004) إلى أن الآثار السلبية التي يتعرض لها النزيل من جراء إقامته في السجن كثيرة ومتنوعة، فمنها ما هو نفسي، ومنها ما هو ذا طابع اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو صحي وغيرها من الآثار، ولعل الآثار النفسية تعتبر من الآثار الأكثر أهمية في وقعها وفي أبعادها على النزلاء، وتتمثل أصلا في الآثار السلبية المباشرة التي يخلفها السجن لدى النزلاء والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

1. الشعور بالتحقير الاجتماعي (Social Humiliation).
2. الشعور بتخلي المجتمع عن النزيل (The feeling of being let down).

3. الاغتراب عن الواقع الاجتماعي (Leads to a kind of Alienation).

إن التحقير الاجتماعي الذي يخلفه السجن على النزيل بعد إيداعه السجن، وهو ما يتمثل في نظرة المجتمع السلبية للنزيل، وفي العار الاجتماعي الذي يلحق به وربما أيضا بعائلته (سواء كان ذلك من الناحية الاجتماعية) نظرة المجتمع والمحيط القريب للنزيل (أو حتى من الناحية الرسمية) سجين سابق، صاحب سوابق (وهذا من شأنه أن يعقّد العلاقة ويبعد المسافة بين النزيل وبين الاندماج في المجتمع، وربما أيضا الاندماج والقبول لدى الكثير من العوائل (Wilson, 1994)

إن محاولة التخفيف من الآثار السلبية على النزلاء نتيجة لإيداعهم السجن هي أحد أهم العناصر المساعدة على إصلاح وإعادة دمج النزلاء والمذنبين في المجتمع، وهي إحدى أهم الدعائم التي تسهل إعادة بناء الثقة في النفس لدى النزلاء، وإعادتهم للمجتمع كأفراد أسوياء (Farrington,1980).

العلاقات بين المفرج عنهم وباقي أفراد المجتمع

لا شك في أن إعادة إنشاء الروابط والعلاقات الاجتماعية بين المفرج عنهم بعد انقضاء مدة العقوبة وبين مكونات النسيج الاجتماعي هو الغاية التي تصبو إليها أي سياسة عقابية، فالهدف من عقاب الجاني إصلاح كل فاسد أو معوج في سلوكه أو أخلاقه لتأهيله من اجل إعادة دمجه وتكامله مع مجتمعه، وتأدية الأدوار الاجتماعية المنوطة به، ولكن تحقيق هذه الغاية ليس بالأمر اليسير لارتباطه بعدة مؤثرات مثل: الرأي العام لأفراد المجتمع والصورة الذهنية المترسخة في عقولهم تجاه من يزج به في السجن لقضاء عقوبة سالبة للحرية طالت مدتها أم قصرت، ويستوي نمط أو خطورة الآثار التي تركها الجرم الذي ارتكبه المجرم على الشعور الكامن بالعدالة الكائن في أغوار نفوسهم، وأبرز الآثار التي تترتب على تلك الصورة الذهنية السيئة هي: فقدان الاعتبار ووصمة العار التي تلحق بصورة الفرد الذي يودع السجن وأفراد أسرته وعائلته (اليوسف، 2007)، وإذا كانت ردود أفعال أفراد المجتمع تجاه المحكوم عليهم وأفراد أسرهم قد تتسم في بعض الأحيان ببعض مظاهر الشفقة والعطف إلا أنها لا

تخلو من انعدام الثقة بينهم ومشاعر الخوف والعار تجاههم، وتلك المشاعر قد تتوارى مؤقتاً خاف مظاهر الشفقة والعطف، ولكنها قد تتجلى بوضوح في مواقف معينة خاصة في بعض المواقف والعلاقات الاجتماعية التي تربط المحكوم عليهم ببعض أفراد المجتمع، مثل علاقات العمل والزواج فأرباب الأعمال والزملاء في العمل تتغير معطيات مفاهيم العلاقة بينهم وبين المحكوم عليه عقب انتهاء فترة العقوبة، فقد تتوتر تلك العلاقات وتتسم بالفتور أو النفور، وهو ما يؤدي لفقد هؤلاء المفرج عنهم لوظائفهم وبالتالي مواردهم المالية، مما يمهد الطريق أمامهم للاتجاه إلى درب الجريمة من جديد (الرويلي، 2008)، كنتيجة مباشرة لما يتعرضون له من رفض اجتماعي وصعوبة في إعادة الاندماج في المجتمع من جديد، وهذا قد يؤدي لتولد مشاعر عدوانية في أغوار نفوسهم تجاه المجتمع الذي عاقبهم عقابا مزدوجا مرة بالزج بهم في السجن، ومرة أخرى برفضهم من النسيج الاجتماعي، ولكن العقاب هذه المرة غير محدد المدة، ويزيد من حدة المشاعر العدوانية للمفرج عنهم رسوخ شعور داخلي في نفوسهم بتفاهة وهامشية ما اقترفوه من إثم، وعدم تناسب العقاب مع جسامة الإثم، يضاف إلى ذلك تأثير ارتفاع معدلات البطالة على توفير فرص عمل للمفرج عنهم وهو ما أكدته دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية انتهت نتائجها إلى أن (60%) من المفرج عنهم لم يجدوا فرصاً للعمل (الزيني، 2003).

ويركز (العنزي، 2005)، على بعد مهم جداً في تعزيز الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من النزلاء، وهو العلاقات الاجتماعية التي تتبلور داخل محيط المؤسسة العقابية وقد أجمل دور تلك العلاقات بما يلي:

1 – تعد العلاقات الاجتماعية وسيلة اتصال وتفاهم بين النزلاء من خلال تبادلهم الأفكار والآراء مما يؤدي إلى حدوث تفاعل اجتماعي بين النزلاء .

2 – إن لكل فعل رد فعل مما يؤدي إلى حدوث العلاقات الاجتماعية بين النزلاء.

3 – عندما يقوم النزيل داخل مركز الإصلاح بسلوكيات وأداء معين فإنه يتوقع حدوث استجابة معينة من النزلاء إما إيجابية وإما سلبية .

4 – التفاعل بين النزلاء يؤدي إلى ظهور ما يسمى بقائد المجموعة وبروز القدرات والمهارات الفردية .

5 – أيضاً من خصائص ذلك التفاعل توتر العلاقات الاجتماعية بين النزلاء المتفاعلين مما يؤدي إلى تقارب القوى بين النزلاء.

ويشير (العرفج، 2001)، إن توافق الفرد مع ذاته، وتوافقه مع الوسط المحيط به، وكلا المستويين لا ينفصل عن الآخر، وإنما يؤثر ويتأثر به، فالفرد المتوافق ذاتياً هو المتوافق اجتماعياً، ويضيف علماء النفس بقولهم: التوافق الذاتي هو قدرة الفرد على التوفيق بين دوافعه وبين أدواره الاجتماعية المتصارعة مع هذه الدوافع بحيث لا يكون هناك صراع داخلي.

في حين يشير (الجلابنة، 2004)، إلى أن التوافق الاجتماعي أو التوافق مع البيئة الاجتماعية أو الوسط المحيط يتمثل في قدرة الفرد على التكيف مع البيئة الخارجية- المادية والاجتماعية- والمقصود بالبيئة المادية، كل ما يحيط بالفرد من عوامل وظروف طبيعية ومادية، أما البيئة الاجتماعية فتشمل العلاقات بالآخرين في إطار التعامل الإنساني، الألفة، الثقافة، التبادل الفكري، المعايير الاجتماعية، القيم والعادات، الشعائر والطقوس، الأهداف العامة والمصالح الإنسانية المشتركة.

ويشير (العنزي، 2005) إلى جملة من الخدمات الإرشادية التي تهدف في مجملها إلى مساعدة النزلاء المفرج عنهم للاندماج، نذكر أهمها:

1- مساعدة المقيمين داخل دور الإصلاح والتأهيل على فهم ذواتهم من حيث قدراتهم ومواهبهم وحدودهم الشخصية للتصرف بناء على ذلك.

2- مساعدة المقيمين داخل دور الإصلاح والتأهيل على اكتساب مهارات مهنية تساعدهم على دخول معترك الحياة والاندماج مع المجتمع.

3- تنمية الجانب القيمي وتدريبهم على تحمل المسؤولية الاجتماعية وزيادة إحساسهم الذاتي وتدريبهم على كيفية اتخاذ القرار.

4- التخلص من العادات السيئة واكتساب عادات حميدة، كالتخلص من السلوك الجنائي وبناء سلوك يقبل به المجتمع.
5- مساعدة المقيمين على التخلص من مشاعر الذنب وتحرير المشاعر المكبوتة من خلال نشاطات تهدف إلى التنفيس الاجتماعي.

العلاقة بين النزلاء أنفسهم وتأثير مركز الإصلاح والتأهيل عليهم:

إن العلاقة التي تربط النزيل برفقائه في مركز الإصلاح تشكل أحد العوامل التي تحدد مدى تأثر النزيل بمركز الإصلاح وتشبعه بثقافته، وإكساب النزيل للخصائص الإجرامية، نتيجة اختلاط نزلاء جرائم الصدفة بالنزلاء من محترفي الجريمة ومعتادي الإجرام، حيث أن لذلك دلالته في اكتساب النزلاء للخصائص الإجرامية.

وعلى الرغم من هذه التطورات الجوهرية التي حدثت في نظام السجون في معظم دول العالم مستهدفة بذلك إحداث تغييرات إيجابية في شخصية النزيل، فقد أشار العديد من الباحثين إلى وجود الكثير من السلبيات بالسجون والتي لها آثارها الاجتماعية السيئة على النزيل وأسرته، مستندين في ذلك – من واقع دراساتهم – إلى ما تحدثه السجون من تخريب للروح الإنسانية نتيجة للبيئة الجافة في جميع مظاهر الحياة داخل السجن، والروتين اليومي الصارم وفقدان الحرية والخصوصية، أضف إلى ذلك ما كشفت عنه الدراسات والإحصاءات من ارتفاع من نسبة العود إلى الجريمة بين النزلاء وكذلك تزايد معدلات الانتحار وانتشار العنف والشذوذ الجنسي والثقافات المنحرفة بينهم (Charles&Peterson,1977).

ويعتبر "جون هوارد " من الأوائل – إن لم يكن الأول – الذين وصفوا الأوضاع الاجتماعية المزرية والقائمة في السجون وما يترتب عليها من نتائج سلبية على النزلاء لافتًا الأنظار إلى أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى انتفاء الوظيفة الإصلاحية للسجن (طالب، 2000).

ويشير (الرعوجي،2003)، إلى أن تأثير مركز الإصلاح على سلوك النزيل يمكن أن يؤدي إلى تحويله إلى سلوك مضاد للمجتمع وظهور اتجاه معادي للمجتمع عن طريق غرس قيم إجرامية في النزيل، وتعمل على جعل الإنسان منتمياً إلى جماعة العقاب أي جماعة النزلاء بما يصاحب ذلك من تغيرات كبيرة يكتسبها النزيل للتواؤم في حياته مع زملائه بما لهم من ثقافة، خاصة ثقافة مركز الإصلاح حيث أنه كثيراً ما يعمل ذلك على إحداث اضطراب في شخصية النزيل وإكسابه اتجاهات وسلوكيات معادية للمجتمع.

في حين تشير(جابر، 2004)، إلى أن هذا التحول في شخصية النزيل يرتبط باكتساب النزيل لثقافة مركز الإصلاح وربط ذلك بالمدة التي يقضيها النزيل بمركز الإصلاح، ودرجة انغماس النزيل في ثقافة مركز الإصلاح، ومدى تأثره بعوامل التنشئة بمركز الإصلاح، وإن العلاقات بين النزلاء تعتبر أحد مؤشرات انغماس النزيل في ثقافة مركز الإصلاح، ومن ثم فإنها مؤشر يشير إلى اكتساب أكبر لثقافة مركز الإصلاح خاصة إذا كان احد الأطراف التي تشارك النزيل هذه الصداقة من مرتكبي الجرائم الاحترافية أي جرائم العود وهي جرائم المخدرات والسرقة والبغاء، وقد أوضح (الاحمري، 2000) أن أحد العوامل الهامة التي تحدد مدى تأثر النزيل بثقافة مركز الإصلاح وإكسابه خصائص إجرامية تتمثل في الجماعة التي انتسب إليها النزيل من بين جماعات النزلاء، وبالطبع فإن مدى اكتسابه لثقافة الجريمة يختلف في حالة انتمائه لجماعة أساسية بمركز الإصلاح مقارنة بانتمائه إلى الجماعة شبه الأساسية، وأن نوعية الجريمة تمثل أحد معايير الانتماء الهامة داخل مركز الإصلاح، وأن النزلاء بمركز الإصلاح يكونون مجموعات تتشكل أساساً بأسس انتمائية مثل: الانتماء للحي، والانتماء للجنس والعرق، والانتماء لنوع الجريمة الواحدة بغض النظر عن مقومات مثل العمر وغيرها.

نظريات الدراسة:

نظرا لما تمثله النظرية من قوة توجيهية للدراسة، وإضفاء الطابع العلمي على نتائجها وتفسيرها، سوف تستخدم عددا من النظريات التي لها علاقة مباشرة وتفيد الدراسة وعلى النحو التالي:

نظرية الوصم لبيكر(Becker):

يوضح بيكر (Becker,1963)، أن الجماعات تـساعد علـى خلـق الانحـراف؛ بوضعها القواعد التي يمثل الخروج عنها انحرافاً، وتطبيقها لهذه القواعـد الاجتماعيـة على بعض الأشخاص، ومن ثـم وصـمهم بالخـارجين (Outsiders) عـن القواعـد الاجتماعية، ووفقا لذلك يصبح تعريف الانحراف بعيداً عن واقع وخصائص الفعل الذي يخالفه الفرد، وإنما هو نتاج مباشر لما قد يترتب على تطبيق القواعد الجزائيـة ضـد المخالف من آثار سلبية، ومن ثم فالمنحرف هو الشخص الذي يتم إلصاق الوصمة به، أو السلوك الذي يوصم به الفرد من قبل الجماعة أو المجتمع.

أما عن كيفية حدوث عملية الوصم، فيذهب بيكر(Becker) إلى أن المضمون الرئيسي لهذه العملية، يتركز على التأثيرات المهمة التي يحدثها إلصاق صفة الانحراف بأفراد معينين مثل: كيف ينظر إلى هؤلاء الأفراد من قبل بقية أفراد المجتمع؟ وكيف ينظرون لأنفسهم؟ وأخيراً أثر هذا الوصم على أنماط التفاعل بين هؤلاء الأفراد وبين الآخرين، لأن وصف فرد ما بصفة الانحراف، يعني أن هذا الفرد والجماعة المحيطة به، ينبغي أن يكيفوا أنفسهم على التعامل معاً، بوصف أن هذا الفرد ذو شخصية غير سوية، ومن ثم تحدث عملية الوصم.

نظريات الاحتواء:

أ- يرى العالم ناي (Nye,1958) أن دور الأسرة كإحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية يتلخص في إعداد الفرد قيمياً، وذلك من خلال الضبط المباشر ووسائل الثواب والعقاب، والهدف هو خلق الضمير أو الأنا الأعلى أي أن هذا العالم يركز على الضبط الداخلي والخارجي معاً في منع السلوك المنحرف والجريمة.

ب- أما العالم ريس (Reiss,1951) فيعتقد أن الأشخاص المنحرفين تنقصهم الضوابط الفردية ويتمتعون بأنا ضعيفة، وبالتالي فإن سلوكهم المنحرف متوقع، وقد ركز (Reiss) على أهمية العوامل الخارجية مثل ضعف رقابة الأهل وتعرض الفرد لتأثير رفاق السوء، وكذلك العوامل الداخلية مثل قوة الضوابط الشخصية وتشرب الصغار لقيم ومعايير المجتمع.

ج- في حين وصف كل من بريرر وبلفن (Briar&Piliavin,1965) عمليات الالتـزام بقيم ومعايير المجتمع وذلك من خلال حديثهم عن ضعف الاحتواء للالتـزام بقـيم المجتمع، فالأفراد الذين يخافون من إلقاء القبض عليهم والإسـاءة لـصورتهم فـي المجتمع (احتواء خارجي) سوف يبتعدون عن الانحراف ويلتزمون بقـيم ومعـايير المجتمع.

د- ويرى العالم ركلس أن الناس جميعاً يتعرضون وبدرجات متفاوتة إلى ضغوط بيئية وغيرها تدفع نحو الجريمة، علماً أن الناس أيضاً لديهم الميول البيولوجية والنفـسية للانحراف، وهناك نوعان من الاحتواءات: الداخلية والخارجية، فالداخلية تتألف من مكونات الذات مثل الضبط الذاتي، ومفهوم الذات الجيد، وقوة الأنا، والانا الأعلـى المتطورة، والتحمل المرتفع للإحباط، والمقاومة العالية للتحولات، والحس العـالي بالمسؤولية، والتوجه الهدفي والقدرة على إيجاد بدائل للإشباع، أمـا الاحتـواءات الخارجية فهي تشكل الحاجز والعازل البنائي في بيئة الفرد ومحيطه الاجتمـاعي، وتتألف من عوامل مثل: الإحلال، وتعزيز السلوك الجيد والقيم والمعايير والتوقعات الاجتماعية والطاعة(الضبط الاجتماعي) والإشراف والمراقبة والهوية والولاء، ومن الواضح أن هذه العوامل تساعد المؤسسات الاجتماعية وخاصة الأسـرة لاحتـواء الصغار، أما الضغوط الداخلية فتشمل عوامل شخصية مثـل: الـسلوك العـدائي، والتوتر والثورة والصراع العقلي والحاجة إلى الإشـباع الآنـي، أمـا الـضغوط الخارجية فتشمل: الشروط الحياتية الصعبة كالفقر والحرمان والبطالة وعدم الشعور بالأمن والفرص المحدودة وعدم المساواة، وأخيراً عوامل الجذب الخارجية وهـي

تشمل رفاق السوء والعضوية في الثقافات الفرعية أو جماعات منحرفة أو وسـائل الإعلام، ويرى ركلس أن الاحتواءات الداخلية هي الأهم في المكونات لسبب بسيط وهو أن الإنسان يقضي أوقات طويلة بمفرده، وبشكل عام فـإن الأطفـال الـذين يتعرضون للاحتواءات الداخلية والخارجية أقل ميلاً نحـو الانحـراف والجريمـة (Gibbons1971) .

نظرية الضغط العام في الجريمة والانحراف (Agnew,1992)

أراد أقنو(Agnew,1992) إيجاد عوامل جديدة تؤدي إلى ارتكاب الجرائم خلافا لمبدأ التعارض بين الأهداف والوسائل، محاولا البحث في مصادر الضغط الاجتماعي، حيث يرى أن الجريمة والانحراف ما هما إلا تكيف للضغوط بغض النظر عن مصدر تلك الضغوط الاجتماعية، وترى نظرية (Agnew) أن الجريمة هي شكل واحـد مـن أشكال كثيرة للتكيف مع الضغوط، والسلوك المنحرف أو الملتزم يعتمد على العديد من الضوابط الداخلية والخارجية مثل : الأصدقاء، والمعتقدات، والضبط الذاتي، والكفـاءة الذاتية، وهذه العوامل تؤثر في اختيارات الأفراد واستجاباتهم للـضغوط الاجتماعيـة، وهكذا فإن هذه النظرية ترى أن مصادر الضغوط متنوعة، وليست حكراً علـى طبقـة دون الأخرى وهي تختلف من الذكور إلى الإناث.

وقد تحدث عن ثلاثة مصادر رئيسية للانحراف المنتج للضغوط وهي:

1- الفشل في الوصول إلى الأهداف الايجابية: ويشمل ثلاثة أنماط فرعية هي:

أ- المفهوم التقليدي للانوميا والتي تعني التعارض بين الأهداف والوسائل حيث شمل(أقنو) الأهداف الآنية مع الأهداف المستقبلية، كذلك شمل هذا الفرع الفشل القائم ليس فقط الفرص المغلقة بل وأيضاً على تدني المهارات والقدرات الفردية.

ب- الفجوة بين التوقعات والتحصيل الواقعي والذي من شأنه أن يؤدي إلى الغضب وخيبة الأمل.

ج- التعارض بين ما يراه الفرد كشيء عادل وواقعي والنتيجة الواقعية، أي مقارنة كمية الجهد المبذول مع درجة الايجابية للنشاط الإنساني أو العلاقات الاجتماعية.

2- تغير مثيرات ذات قيمة ايجابية بالنسبة للفرد: وهذه المثيرات تعتبر ذات قيمة ايجابية بالنسبة للفرد، وهي مرتبطة بالخبرات الشخصية وخاصة الأحداث الحياتية السيئة مثل: فقدان عزيز أو وظيفة أو تغير مكان السكن أو المدرسة، أي أن هذه الخبرات تشكل مصدراً للشعور اللامعياري.

التعرض لمثيرات سلبية: حيث تحدث (Agnew, 1992) عن مصدر آخر للضغوط يتمثل في مواجهة الشخص لمثيرات وأفعال سلبية مثل التعرض لاعتداء جنسي، الخبرات المدرسية السيئة، وكذلك الخبرات الأسرية السيئة التي يتعرض لها الفرد، وبما أن المدرسة والمؤسسة العائلية من المؤسسات الرئيسية في حياة الصغار ولا يوجد مجال عندهم لتجنبها، نجد بعضهم يستجيب بشكل سلبي ومنحرف للضغوط التي يواجهونها مثل المخدرات، الكحول.

نظرية تشكيل رد الفعل

يرى كوهن(Cohen,1955) أن كل الناس يبحثوا عن مكانة اجتماعية، وعندما لا تتساوى الفرص لإفراد المجتمع للحصول على المكانـة الاجتماعيـة، بـسبب القـيم المجتمعية أو الفقر، أو غيرها فان الطرف الخاسر سوف يتكون لديه رد فعل نحو تلـك الظروف والعوامل التي كانت وراء فقدانه لتلك المكانة التي يبحث عنها، فيلجأ الخاسر إلى محاولة إثبات ذاته حتى ولو كان ذلك باللجوء إلى الانحراف والجريمة، من خـلال تشكيل العصابات الإجرامية التي تعمل مع مرور الزمن على خلق نسق قيمي مـضاد لقيم المجتمع الأصلية، وعلى الرغم من أن تلك القيم غير سوية فإنهم يسعون من خلالها إلى الحصول على المكانة الاجتماعية، وبالتالي فان هذه الأفكار سوف تنتقل من جيـل إلى جيل من خلال ما يسمى الوراثة الثقافية، التي يكون فيها سلوك الأفراد سلبي وغير نفعي وغير عقلاني.

ولعل هذا الكلام ينطبق على نزلاء المؤسسات الإصـلاحية، عنـدما لا يجـدون الرعاية الكاملة من المجتمع بعد خروجهم، فيميلون إلى البحث عن المكانة الاجتماعيـة والاقتصادية التي يحتاجونها للعودة إلى المجتمع بصورة سليمة بعيـدة عـن الجريمـة والسلوك المنحرف .

نظرية البناء الاجتماعي :

يرى دوركايم(Durkhiem,1892)، أن الأهداف جماعية وعندما يتقدم ويتطور المجتمع يتعقد العمل ويزداد التخصص وتزداد العلاقات الاجتماعية تشابكاً وتفاعلاً تظهر ما يسمى بالأهداف الفردية individual goales ويرى (دوركايم) أن العلاقات الاجتماعية في المجتمعات العضوية هي علاقات تعاقدية(Contractual)، وأن المجتمع تعاقدي أي أن العلاقات بين الأفراد والجماعات ليست قائمة على روابط الدم والقرابة بل على روابط تعاقدية والمشكلة هنا، أي في المجتمعات التعاقدية العضوية الحديثة أن هذه الرابطة التعاقدية غالباً لا تحترم بشكل مستمر ودائم وذلك بسبب تغير الظروف الحياتية والمجتمعية والتي هي في وضع مضطرب معظم الأوقات، وعندما يحدث هذا الاضطراب تظهر الأنوميا أو اللامعيارية، وهذا يعني عند دوركايم أن الأنومي ما هي إلا فشل المعايير الاجتماعية والظروف المجتمعية والتي تكون المعايير فيها غير قادرة على ضبط نشاط أعضاء المجتمع، أي أن الظروف المجتمعية لا تستطيع أن تقود الأفراد إلى مواقعهم المناسبة في المجتمع فيجدوا صعوبة في عملية التكيف الاجتماعي، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى الإحباط وعدم الرضا والصراع والانحراف.

أما ميرتون (Merton, 1968)، فقد أشار إلى أن اللامعيارية يمكن أن تنشأ من تعارض الطموحات وانهيار المعايير النظامية في مبدأ عام " بأن البنى الاجتماعية تمارس ضغطا محددا على أشخاص معينين في المجتمع ليشتركوا في سلوك انحرافي مفضلين ذلك على السلوك ألامتثالي الذي يجب أن يخضع له أفراد المجتمع.

وأشار كلووارد وأوهلن (Cloward & Ohlin,1960)، إلى أن الثقافات الفرعية الجانحة تنشأ عندما تغلق السبل للوصول إلى الأهداف الفردية بالوسائل المشروعة،

فعندما لا يجد الأفراد الوسائل النظامية التي توصلهم إلى تلك الأهداف، فيلجأوون إلى الخيارات الانحرافية لتحقيق طموحاتهم، ووصف بأن أبناء الطبقة الفقيرة لا تتوفر لهم الفرص المشروعة لتحقيق الأهداف الفردية التي يطمحون بالوصول إليها، ويصف بارسونز (Parsons,1971)، اللامعيارية بأنها نقيض للنظامية الكاملة، وتعني غياب التكامل البنائي في عملية التفاعل أو الانهيار الكامل للنظام المعياري، وتنشأ اللامعيارية في نظره عندما يكون الشخص غير قادر على تكوين علاقات موضوعية مقبولة نظامياً، مثل العلاقات مع الجنس الآخر أو عندما يفشل الشخص في التوفيق بين توقعاته من نفسه وتوقعات الآخرين منه.

2.2 الدراسات السابقة:

أجريت العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي لها تصورات تتعلق بنزلاء المؤسسات الإصلاحية للمعوقات التي ستواجههم بعد خروجهم، وقد تم تناول هذه المواضيع من مداخل مختلفة، وأشارت نتائج المسح المكتبي للأدبيات والدراسات السابقة عدم وجود دراسات على حد علم الباحث تبحث بشكل مباشر في تصورات نزلاء المؤسسات الإصلاحية للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي ستواجههم بعد خروجهم، في منطقة المدينة المنورة، لذلك حاولت هذه الدراسة توظيف ما جاء في الدراسات السابقة قدر الإمكان ومن هذه الدراسات ما يلي:

أ. الدراسات العربية:

دراسة (الجهني، 1995) بعنوان "اتجاهات المجتمع السعودي نحو المفرج عنهم"، والتي هدفت إلى دور العوامل الاجتماعية وانعكاساتها على النظرة التي ينظر بها إلى المفرج عنهم، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي مستخدماً المسح الاجتماعي، ومنهج دراسة الحالة، وكان من أبرز النتائج:

1) تبين أن ما نسبته (73,9%) من المبحوثين لديهم اتجاهات عامة سلبية نحو السجناء المفرج عنهم، وان هذه الاتجاهات السلبية، لم تكن مطلقة في مجملها، حيث أن هناك اختلاف نسبي في هذه الاتجاهات يخضع لاختلاف أنماط معينة من الجرائم.

2) غالبية المبحوثين وبنسبة (95,5%) تحددت اتجاهاتهم نحو المفرج عنهم حسب نمط الجريمة ووقعها الاجتماعي المؤثر عبر (قيم المجتمع السعودي، وعاداته وتقاليده برفض الجريمة، وعدم الثقة في النزيل المفرج عنه، والخوف من التأثير على الآخرين، ولما يترتب عليه من التأثر بانتقادات المجتمع وإقصاؤه لهذه الفئة).

3) فقط (1,8%) كانت اتجاهاتهم السلبية نحو السجناء المفرج عنهم بشكل مطلق، ولم تتأثر اتجاهاتهم باختلاف نمط الجريمة.

دراسة (نصيب، 1996)، بعنوان" عوامل عدم التكيف الاجتماعي للمفرج عـنهم وعلاقتها بالعود للجريمة"- دراسة ميدانية للعائدين بالمؤسسة الإصلاحية بدولة قطـر، والتي هدفت إلى التعرف على العوامل التي تمنع النزيل المفرج عنـه مـن التكيـف والتوافق مع المجتمع، وفي حالة حدوثها واعتبارها من مسببات العود إلـى الجريمـة، وكذلك تبيان مدى التكامل بين موقع المفرج عنه الأول(السجن) وبين متطلب إعـداده وتهيئته لحياته اللاحقة خارجه، وكان من أبرز النتائج:

1. تلعب العوامل المتمثلة بضعف الوازع الـديني، وانخفـاض المـستوى التعليمـي، وانخفاض معدل الدخل الشهري، وعدم وجود فرص عمل مناسبة، دوراً مهما فـي عدم تكيف النزيل المفرج عنه مع المجتمع.
2. من العوامل التي تلعب دوراً مهماً في عدم تكيف النزيل مع المجتمع بعد الإفراج عنه هو وجود علاقة بين العزلة الاجتماعية التي يفرضها المجتمع على النزيل مثل عدم المصاهرة، وعدم الزيارة ضعف العلاقة الاجتماعية مع النزيل.
3. ضعف برامج الرعاية اللاحقة للنزيل المفرج عنه تؤدي إلى عدم قدرته على التكيف مع المجتمع، مثل عدم وجود تشريع ملزم بتشغيل المفرج عنهم، رفض رجوعه إلى عمله الأول، انخفاض مستحقاته الوظيفية.

4. من العوامل التي تُعيق عملية تكيف النزيل مع المجتمع خارج الـسجن هـي عـدم الإعداد والتدريب لحرفة يحتاجها المجتمع وبالتالي تعود بالنفع على المفرج عنـه، والقصور المتمثل في عدم استحداث البرامج المناسبة في السجون.

دراسة(الضحيان، 2001) بعنوان البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية في كل من السعودية والمغرب، وتبين له أن (72%) من نزلاء المؤسسات الإصلاحية في السعودية كانوا ذكوراً في الفئة العمرية 18-30 سنة، مقابل ما نسبته (57%) في المؤسسات الإصلاحية في المغرب، و(37%) من نزلاء الذكور المؤسسات الإصلاحية السعودية كانوا أميين أو لم يكملوا مرحلة التعليم الابتدائي، مقابل ما نسبته (41%) بين النزلاء الذكور في المؤسسات الإصلاحية المغربية. وقد تركزت جرائم نزلاء المؤسسات الإصلاحية السعودية في الجرائم المالية (42%) والجرائم الأخلاقية (30%) وجرائم المخدرات (19%). أما جرائم نزلاء المؤسسات الإصلاحية المغربية فقد تركزت في الجرائم المالية (50%) وجرائم المخدرات (18%) وجرائم القتل (16%) والجرائم الأخلاقية (15%)، وقد التحق (90%) من نزلاء المؤسسات الإصلاحية السعودية في برامج التأهيل المهني، والتحق (81%) في برامج القرآن الكريم واشترك (38%) منهم في البرامج التعليمية بما فيها برامج محو الأمية، أما نزلاء المؤسسات الإصلاحية المغربية فقد اشترك (84%) منهم في برامج التأهيل المهني، والتحق (13%) منهم في برامج القرآن الكريم، واشترك (25%) منهم في البرامج التعليمية وبرامج محو الأمية.

دراسة (الواكد، 2005) بعنوان "العلاقة بين الانخراط في برامج الاصلاح والتأهيل في المؤسسات العقابية الأردنية والعود إلى الجريمة" هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين برامج الاصلاح والتأهيل والعود إلى الجريمة، وتكونت عينة الدراسة من (260) نزيلاً من النزلاء الاردنيين الذكور الذين صدرت بحقهم أحكاماً قضائية بالحرمان من الحرية، وتم ايداعهم في مركز إصلاح وتأهيل سواقة، وتم استخدام الاستبانة كأداة جمع المعلومات واشتملت الاستبانة على فقرات لقياس متغيرات

الدراسة وهي الخصائص الشخصية للمبحوث، الجريمة والعود إليها، الردع، الانخراط في برامج الاصلاح والتأهيل، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية دالة احصائيا بين انخراط النزلاء في برامج الاصلاح والتأهيل والعود إلى الجريمة، كذلك توصلت الدراسة إلى أن برامج الرعاية اللاحقة التي تتبعها المؤسسات العقابية لها دوراً هاماً في الحد من العود إلى الجريمة.

وفي دراسة قام بها (الحناكي، 2007)، بعنوان "الواقع الاجتماعي لأسر الأحداث العائدين إلى الانحراف"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأسر المتصدعة في دفع الأحداث إلى الانحراف والعودة إليه، في المدن السعودية الثلاث (الرياض، جدة، الدمام)، والتعرف على دور الإرشاد والتوجيه الاجتماعي في الوقاية من انحراف الأحداث سواء في المجال الديني والوعظي أو الاجتماعي والنفسي، واستقطاب أصحاب الخبرة والاختصاص من الرسميين أو المتطوعين في نفس المجال، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. - أن متوسط عدد أفراد أسر الأحداث الجانحين العائدين للانحراف يقترب من 7 أفراد مما يدل على زيادة الإنجاب وكبر حجم الأسرة مع انخفاض مستوى الرعاية الأسرية للأبناء، مما يدفعهم إلى السلوك الانحرافي إلى جانب ضعف مستوى التماسك الأسري لدى أسر الأحداث، وأن أكثر مظاهر التفكك الأسري تتضح أكثر في مدينة جدة.
2. افتقار الأحداث إلى العلاقات الأسرية السوية، فالعلاقة بين الحدث وأخوته علاقة متقطعة يشوبها الفتور في بعض الأحيان، وأحياناً أخرى العدوان وعدم الحب، وإن العلاقة بين الوالدين والحدث غير سوية يسود فيها ممارسة أساليب غير تربوية وسوية كانخفاض مستوى الرقابة والضبط من قبل الأسرة، أو السيطرة والقسوة والإهمال والتفرقة بين الأبناء.
3. معاناة الأحداث من أن الوالدين أو مصادر الرعاية الاجتماعية يقضون أوقاتاً طويلة خارج المنزل وإن الوقت الذي يقضيه الأب في المنزل لا تمارس فيه عملية التنشئة

الاجتماعية والضبط الوالدي بالشكل المتوقع، وأن انخفاض مستوى التفاعل الاجتماعي لدى أسر الأحداث نتيجة غياب العلاقات الوالدية التي تقوم على الدفء والحنان الوالدي، وهي في الغالب علاقات تقوم على النزاع والشجار والفتور والإهمال على مستوى الزوجين.

4. انخفاض مستوى الاتصال الأسري لدى أسر الأحداث أثناء إيداع الحدث دار الملاحظة يعد أحد العوامل المهمة التي تدفع الحدث إلى الانتكاس، والعودة إلى السلوك الانحرافي، مما يعوق جهود الرعاية الاجتماعية المؤسسية ويجعلها أكثر تكلفة وأقل نفعاً لأن استمرار زيارة الأسرة للحدث أثناء فترة الإيداع يسهم في تحسين مهارات التفاعل الاجتماعي لديه.

دراسة (العمري، 2007) بعنوان معوقات برامج الإصلاح والتأهيل في المؤسسات الإصلاحية في المملكة العربية السعودية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على البرامج التي تُقدم لنزلاء المؤسسات الإصلاحية في المملكة العربية السعودية، وتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الإصلاحية في كل من الرياض ومكة المكرمة وأبها وتبوك والدمام، وتم التعرف على البرامج الاصلاحية التي تقدم للنزلاء في تلك المؤسسات ومدى تناسق تلك البرامج مع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين، وما هي المعوقات الاقتصادية والانشائية والتنظيمية والبشرية التي تعترض تلك البرامج، وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي لتلك المؤسسات وتم توزيع استبانه على الضباط العاملين في تلك المؤسسات، وكذلك على الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والمدربين القائمين على تدريب نزلاء المؤسسات العقابية، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أظهرت النتائج وجود معوقات بشرية تتمثل في قلة الاخصائيين النفسيين والاجتماعيين العاملين في تلك المؤسسات.

2- توفر عدد المدربين المهنيين الموجودين في تلك المؤسسات لكن البرامج التأهيلية غير كافية.

3- المنشآت والمباني المخصصة للمؤسسات الاصلاحية قديمة، ولا تكفي لوجود مشاريع تأهيلية وتدريبية وفقاً للأنظمة العالمية الحديثة وكذلك لا تكفي للسيطرة الأمنية على النزلاء .

4- عدم وجود تصنيف داخل المؤسسات الا بناء على العمر.

5- التدريب المهني في تلك المؤسسات غير الزامي وبالتالي وجود عدم الاقبال من قبل النزلاء على تعلم المهن المختلفة.

6- افتقار تلك المؤسسات للعدد الكافي من العمالة التي تتعلق بأمور الصيانة والنظافة مما يعيق برامج التأهيل داخل تلك المؤسسات.

وفي دراسة قام بها (اليوسف، 2007)، بعنوان" توقعات النزلاء نحو القبول الاجتماعي "حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين بعض المحددات الاجتماعية والاقتصادية وتوقعات النزلاء نحو تقبل كلاً من الأسرة والأصدقاء والمجتمع المحلي لهم بعد الإفراج عنهم، والتي تم حصرها فيما يلي :السن، المستوى التعليمي للمبحوث، الدخل الشهري للمبحوث، الحالة الاجتماعية للمبحوث، وشملت عينة الدراسة 229 سجيناً من نزلاء إصلاحية الحائر من السعوديين المحكوم عليهم، والذين وافقوا على الإجابة على أسئلة الدراسة، وقد تم استبعاد 28 استمارة لعدم صلاحيتها وبذا بلغ حجم العينة 201 مبحوثاً، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها:

1. أن الأسرة تمثل أهم المتغيرات الاجتماعية نحو توقعات النزلاء في التقبل الاجتماعي لهم بعد الإفراج عنهم.
2. أن غالبية النزلاء متفائلين بقبول أسرهم وأصدقائهم ومجتمعاتهم المحلية لهـم بعـد الإفراج عنهم وهذا يمثل عنصراً إيجابياً نحو تكيف النزيـل مـع المجتمـع بعـد خروجه..
3. أن هناك بعض النزلاء غير المتفائلين بتقبل أسرهم وأصدقائهم والمجتمع المحلي لهم، وبما أن تكيف النزيل مع المجتمع الخارجي يرتبط بمدى تقبل أفراد أسرته وأصدقائه والمجتمع المحلي له.

وهدفت دراسة (المعايطة، 2006)، إلى فحص فروض نظرية الوصم والكشف عن العلاقة بين الوصم الرسمي وغير الرسمي ودرجة ونمط الانحراف (انحراف عام، انحراف خطير، انحراف مرتبط بالمخدرات)، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأحداث المنحرفين في دور رعاية الأحداث في الأردن لغاية 27/ 7/ 2005، والبالغ عددها(10) مراكز وتأوي (450) حدثاً وتم سحب عينة بسيطة شملت ثلاث مراكز اثنان في محافظة الزرقاء والثالث في محافظة معان بحيث أصبح تعدادها الصافي(160) حدثاً، أجريت بطريقة العينة العشوائية البسيطة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. هنالك علاقات ارتباطية إيجابية بين (مكان الإقامة، والمستوى التعليمي للمبحوث، والحالة المهنية للمبحوث) وانحراف الأحداث.
2. وجود علاقة ارتباطية سلبية بين متغير السوابق الإجرامية للحدث وانحراف الأحداث.
3. وجود علاقات ارتباطية إيجابية بين العلاقة التي تسود أفراد الأسرة، السوابق الإجرامية لأحد أفراد الأسرة .
4. هنالك علاقات ارتباطية سلبية بين متغير المستوى التعليمي للوالدة وانحراف الأحداث.
5. وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الوصم الرسمي وانحراف الأحداث، وإلى أن هنالك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الوصم غير الرسمي وانحراف الأحداث .
6. وجود علاقة سلبية قوية هامة وذات دلالة إحصائية بين الوصم الرسمي ونمط الانحراف العام عند الأحداث.
7. وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الوصم الرسمي ونمط الانحراف الخطير عند الأحداث.

دراسة (الغريب، 2008)، والموسومة بعنوان (القبول الاجتماعي للمدمن المتعافي) والتي هدفت لمعرفة آراء عينة من أفراد المجتمع بمدينة الرياض نحو القبول

الاجتماعي للمدمنين المتعافين، وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي تطبيقا على عينة قوامها (185) مبحوثا من أفراد المجتمع مختلفي الخصائص الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1- أكثر من نصف العينة يرون أن من واجب المجتمع تقبل المدمنين بعد تعافيهم، وأن المدمن بحاجة ماسة إلى رعاية المجتمع، وأنه مريض يحتاج إلى علاج.
2- إن آراء عينة الدراسة نحو المدمن المتعافي تميل إلى الإيجابية.
3- إن أكثر من نصف العينة يرون أنه يمكن للمدمن المتعافي تحمل مسئولية الزواج.
4- هناك ارتفاع في درجة الإيجابية في إجابات عينة الدراسة نحو الارتباط بعلاقة عمل مع المدمن المتعافي.
5- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين متغيرات المبحوثين والاتجاه المجتمعي نحو القبول الاجتماعي للمدمن المتعافي.
6- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العمر، ومتغير الحالة التعليمية، ومتغير الحالة الاجتماعية ومتغير الوضع الوظيفي وبين القبول الاجتماعي في الارتباط بعلاقة زواجيه بالمدمن المتعافي.

وأجرى (الرويلي، 2008)، دراسة بعنوان" الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود إلى الجريمة" والتي هدفت إلى: رصد مظاهر الوصم الاجتماعي الذي يمارسه أفراد المجتمع والأسرة تجاه المفرج عنهم، وإيضاح رد الفعل للمفرج عنهم جراء الوصم من قبل المجتمع ومؤسساته وهيئاته وأفراده، كذلك التعرف على العلاقة بين المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمفرج عنهم وعملية الوصم، ومعرفة العلاقة بين الوصم والعود إلى الجريمة، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي بأسلوب المسح الاجتماعي على عينة عشوائية قوامها(117) من السجناء العائدين للجريمة بمنطقة الحدود الشمالية بالسعودية، وعينة عددها (100) من غير العائدين، وكان من أبرز النتائج:

1. إن من أهم مظاهر الوصم الاجتماعي تجاه المفرج عنهم، عدم القبول بالعمل، والتعامل معهم أو مصاهرتهم، وإقصاؤهم وتحقيرهم من قبل أفراد المجتمع.
2. إن مظاهر الوصم الاجتماعي، مقاطعتهم من قبل الأسرة والأقارب.
3. اتفاق العائدين وغير العائدين على أن المكانة الاجتماعية والاقتصادية لها علاقة عكسية في تأثير الوصم فكلما كانت مرتفعة قل تأثير الوصم الاجتماعي.
4. إن نوعية الجريمة تحدد درجة ونوع التقبل الاجتماعي أو الرفض والتعامل مع المفرج عنهم.

دراسة (العسيري، 2009) بعنوان "الاتجاهات المجتمعية نحو السجناء المفرج عنهم وأثرها على العود إلى الجرائم في منطقة تبوك – المملكة العربية السعودية" هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات المواطنين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنها، وتحديد اتجاهات السجناء أنفسهم نحو نظرة المجتمع لهم، وأثر صحيفة السوابق والاحتقار الاجتماعي وعدم المشاركة التجارية وغيرها من ممارسات المجتمع ضد السجناء في العود للجريمة، تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة المقابلة الشخصية بأداة الاستبيان وتكونت عينة الدراسة من (1200) مبحوث من جميع محافظات منطقة تبوك، وذلك لقياس اتجاهاتهم نحو السجناء المفرج عنهم، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: أن اتجاهات المواطنين سلبية نحو السجناء المفرج عنهم حيث يتجنب المواطنين السجناء في كثير من الامور الاجتماعية والاقتصادية مثل المصاهرة معهم، مشاركتهم تجارياً، النظرة الدونية للسجناء خاصة اولئك الذين تم الحكم عليهم بقضايا النصب والاحتيال، جرائم الشذوذ الجنسي، جرائم القتل، التزوير، كما بينت الدراسة بأن نسبة العود للجريمة كانت مرتفعة حيث بلغت حوالي (52%) من السجناء المفرج عنهم.

ب. الدراسات الأجنبية:

دراسة مينور(Minor & et al, 2002) عن المراقبين من السجناء المفرج عنهم ومدى التزامهم في عدم العود إلى الجريمة، والتي هدفت إلى فحص مدى تقبل المفرج عنهم للضوابط الرقابية لما بعد الإفراج، وبالتالي معرفة اثر الإصلاح بالسجن على التزامهم داخل المجتمع وكان قوامها عينة من(200) سجين في ولاية كنتاكي الأمريكية، والذين تم الإفراج عنهم في الأول من كانون الثاني1996، وتم إخضاعهم للمراقبة حتى حزيران 1999، وكان من أبرز نتائجها:

1. إن(5.69%) من السجناء المفرج عنهم لم يعودوا إلى السجن خلال أول سنتين من إخضاعهم لبرنامج رقابي، ولم تصدر عنهم أية مخالفة تخل بشروط المراقبة ولم يحصل منهم ارتكاب أية جريمة أخرى.
2. إن 5.31% من السجناء المفرج عنهم عادوا لارتكاب الجرائم خلال أول سنتين من فترة البرنامج الرقابي.
3. وتمثل علاقة هذه الدراسة بالدراسة الحالية أنها أوضحت تحسنا طرأ على مسار المفرج عنهم سلوكيا بعد نفاذ محكومياتهم، وفي هذا دلالة على الاعتبار بالسجن، والرغبة في الحياة السوية والتي يساعدهم عليها تقبل المجتمع لهم، وإعادة اندماجهم فيه، للحد من عودتهم إلى الجريمة، حيث يشكل ذلك متغيراً تابعاً في هذه الدراسة.

دراسة هانسر(Hanser, 2002) وتناولت تعريف نظرية الوصم كمثال (علم أسباب الأمراض لاغتصاب السجن)، وتهدف إلى عرض تعقيدات اغتصاب السجن وكم يختلف عن الاغتصاب في خارج المجتمع، فالسجن ثقافة ثانوية تشمل الاعتقادات والمواقف اللتان تقبلان وتدعمان اغتصاب السجن، فالثقافة الثانوية (العنف داخل السجن) تمنع العديد من ضحايا اغتصاب السجن من الاعتراف بالحوادث المتكررة التي تجبر الضحية في النهاية إلى الهيمنة والتذلل والاستسلام للمنزلة الأوطأ، ونظرية الوصم تقدم توضيحاً للتطورات المعقدة والتي تقود النزيل الأول إلى القبول النهائي لعلاماتهم

(صفاتهم) الجديدة وهذه العلامة الاجتماعية الجديدة تنسب إلى مركز اجتماعي يؤدي في النهاية إلى تبني هوية ذاتية جديدة، وطبقاً لنظرية الوصم فإن ردود أفعال المجموعة ضرورية عندما تحاول فهم الأحداث التي تؤدي إلى السلوك اللاجتماعي(المنحرف)، فردود أفعال المجموعة الاجتماعية تخدم لتأكيد السلوك المنحرف بغض النظر عن السياق الفردي، والذين يخلقون هذه العلامات الاجتماعية المرتبطة بالسلوك المنحرف هم أصحاب القوة والنفوذ في المجتمع، فبعض علماء الاجتماع صرحوا بأن الأعضاء الأكثر قوةً في المجتمع هم الذين يخلقون المعيار للعلامات التي تُقدم إلى الأفراد الأقل بروزاً في المجتمع، فالعلامة محددة بمعايير الأغنياء والصاعدين، بأولئك في المستويات الأوطأ، كما تبين هذه الدراسة أن عمليات التعريف اشتركت في الاغتصاب الشاذ جنسياً ضمن السجون، وتوصي الدراسة أن يكون موظفو المعالجة والإصلاحيين داخل السجن على وعي تام بالمعايير الثقافية الفرعية لفهم ومعالجة ضحايا اغتصاب السجن.

دراسة أدامز(Adams, 2003) وتتناول أثر الوصم الرسمي على انحراف الأحداث، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقييم الأهل والأصدقاء والمدرسة على سلوك الأحداث، ودلت النتائج على أن التقييم الأكثر تأثيراً تقييم المعلمين، ويأتي في المرتبة الثانية تقييم العائلة، كما دلت النتائج على أن الأحداث البيض حققوا مستويات أعظم في الانحراف العام من الأحداث السود، وأن نسبة انحراف الأحداث الذكور أكثر من الإناث، كما أن علاقات الأصدقاء تشكل مساند لاستعمال المخدر بشكل متزايد، وأن نسبة الجنوح المرتبط بالمخدرات أعظم عند الأحداث الذكور، وأعظم عند الأحداث السود، وإن الأحداث الأكبر سناً أكثر تكراراً في جرائم المخدرات من الأحداث الأقل سناً.

وفي دراسة ديفس وتانر(Davis & Tanner, 2003) حول أثر الحجز والتوقيف والسجن على المستقبل والمكانة لعينة وطنية امريكيه تراوحت أعمارهم بين (29 ـ 27) سنة، وجدت الدراسة أثرا قوياً وسالباً على العمل مستقبلاً عند الأفراد مما يعني أن العقوبات السالبة للحرية تعيق إعادة دمج النزلاء في مجتمعاتهم، وخرج الباحث بنتيجة

مؤداها أن الأشكال الحادة للوصم كالحكم بالسجن له تأثيرات مستقلة وسلبية وطويلة المدى على المستوى الفردي ونجاح سوق العمل.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة التي تم تناولها في الدراسة، تبين أنها تناولت مواضيع لها أهمية بالغة من حيث التعرف على نظرة المجتمع للنزلاء المفرج عنهم وكذلك مدى ملائمة برامج الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسات العقابية في إعادة تكيف النزلاء مع مجتمعاتهم بعد الإفراج، كذلك نظرة المجتمع لهؤلاء النزلاء ودورها في الحد من السلوك الجرمي لديهم، كما تم التعرف على دور البرامج التعليمية والتدريبية ودور الأسرة في احتواء النزلاء ومساعدتهم على العودة إلى الحياة الطبيعية في المجتمع بصورة ايجابية.

وتميزت الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها قامت بدراسة تصورات نزلاء المؤسسات الإصلاحية للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي ستواجههم بعد خروجهم، وذلك من خلال استطلاع وجهة نظر نزلاء المؤسسات الإصلاحية أنفسهم في سجن المدينة المنورة .

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتضمن هذا الفصل عرضا لمجتمع الدراسة وعينتها وطريقة اختيار العينة والأدوات التي استخدمت في جمع البيانات، وطرق التأكد من صدقها وثباتها. كما يتناول وصفا للإجراءات التي اتبعت في تطبيق أدوات الدراسة والإحصائيات المستخدمة ومتغيرات الدراسة وتصميمها .

1.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع نزلاء المؤسسات الإصلاحية في منطقة المدينة المنورة والبالغ عددهم (6510) سجين (موقوف + محكوم) حسب ما ورد في الإحصاءات الخاصة الصادرة من المديرية العامة للسجون.

2.3 عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة من المجتمع بطريقة العينة العشوائية. وقد شملت عينة الدراسة (350) نزيلا تم استرجاعها جميعا، إلا انه تم حذف (69) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي بسبب وجود عدد كبير من الإجابات المفقودة وعدم جدية بعض الأفراد ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (281) نزيلا وتمثل هذه العينة حوالي (20%) من مجتمع الدراسة، والجدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر والمستوى التعليمي والمهنة والدخل الشهري ونوع المسكن ومكان الإقامة.

الجدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر والمستوى التعليمي والمهنة ونوع السكن والدخل الشهري

العمر			المستوى التعليمي			المهنة		
الفئة	التكرار	%	الفئة	التكرار	%	الفئة	التكرار	%
أقل من 30	133	47.3	امي	39	13.9	موظف قطاع عام	41	14.6
30-34	51	18.1	اساسي	74	26.3	موظف قطاع خاص	48	17.1
35-39	38	13.5	ثانوي	68	24.2	اعمال حرة	33	11.7
40-45	21	7.5	دبلوم	45	16.0	بلا عمل	149	53.0
اكثر من45	24	8.5	بكالوريس	16	5.7			
			دراسات عليا	14	5.0			
المجموع	267*	94.9	**المجموع**	256*	91.1	**المجموع**	271*	96.4
الدخل الشهري بالريال السعودي			**نوع المسكن**			**مكان الاقامة**		
الفئة	التكرار	%	الفئة	التكرار	%	الفئة	التكرار	%
اقل من 2000	92	32.7	**مالك**	98	34.9	**ريف**	56	19.9
2001-3000	32	11.4	**مستأجر**	160	56.9	**بدو**	71	25.3
3001-4000	28	10.0				**حضر**	106	.083
4001 فاكثر	41	14.6						
المجموع	193*	68.7	**المجموع**	258*	91.8	**المجموع**	233*	83.2

* لم يطابق المجموع حجم العينة وهو (281) بسبب وجود بعض القيم المفقودة في البيانات الديموغرافيـة لـبعض المسجونين.

3.3 أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، تم تطوير أداة الدراسة، وهي عبارة عن استبيان لمعرفة تصورات عينة الدراسة نحو المعوقات الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال مراجعة الأدب السابق، واستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة مثل دراسة (اليوسف، 2007)، ودراسة (الغريب، 2008) و(الرويلي، 2008) و(العـسيري، 2009)

وأدامز(Adams, 2003) و ديفـس وتـانر(Davis & Tanner, 2003)، واشـتملت أداة الدراسة بصورتها النهائية على جزئين:

الجزء الاول: ويتضمن المعلومات المعبرة عن خصائص عينة الدراسة، طبقاً للمتغيرات الديمغرافية وهي:

1. العمر ويحوي البدائل التالية: أقل من 30، 30-34 ، 35-39 ، 40-45 ، أكثـر من45
2. المستوى التعليمي ويحوي البدائل التالية: أمي، أساسي، ثانوي، دبلوم، بكـالوريس، دراسات عليا.
3. المهنة ويحوي البدائل التالية: موظف قطاع عام، موظف قطاع خاص، أعمال حرة، بلا عمل.
4. الدخل الشهري بالريال السعودي ويحوي البدائل التالية: اقل مـن 2000 ، 2001-3000، 3001-4000 ، 4001 فأكثر.
5. نوع المسكن ويحوي البدائل التالية: ملك، مستأجر.
6. مكان الإقامة ويحوي البدائل التالية :ريف، بدو، حضر.

الجزء الثاني: ويتضمن (28) فقرة أعدت حسب مقياس ليكرت الخماسي كالآتي:

1. إذا كانت الإجابة (تنطبق دائما)، تعطى العلامة(5).
2. إذا كانت الإجابة (تنطبق غالبا)، تعطى العلامة(4).
3. إذا كانت الإجابة (تنطبق أحيانا)، تعطى العلامة(3).
4. إذا كانت الإجابة (تنطبق نادرا)، تعطى العلامة(2)
5. إذا كانت الإجابة (لا تنطبق إطلاقا)، تعطى العلامة(1).

وقد توزعت الفقرات الـ (28) لتشمل المتغير التابع بمختلف أبعاده، وكمـا هـي موضحة أدناه:

1. -الفقرات من(1، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 11، 12، 14، 15) وتقيس المتغيـر التابع (التصورات نحو المعوقات الاجتماعية).

2. الفقرات مـن (16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28) وتقيس المتغير التابع (التصورات نحو المعوقات الاقتصادية).

3. الفقرات من (2، 9، 10، 13) وتقيس المتغير التابع (دور الرعاية اللاحقة).

وقد تم تدريج المقياس المستخدم في هذه الدراسة على النحو التالي

تنطبق دائما	تنطبق غالبا	تنطبق أحيانا	تنطبق نادرا	لا تنطبق إطلاقا
5	4	3	2	1

واستنادا إلى ذلك فان قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسـة تـم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

المدى	مستوى التصورات
1- 2.49	ضعيفة
2.5 – 3.49	متوسطة
3.5 - 5	مرتفعة

4.3 صدق أداة الدراسة

للتحقق من صدق أداة الدراسة، تم عرضها على عـشرة محكمـين مـن ذوي الاختصاص ملحق (أ) ؛ لتحكيمها من حيث ملاءمة الفقرات لأغراض الدراسة، ومدى الصحة اللغوية للفقرات، وأُخذت جميع آراء المحكمين من حذف للفقرات، أو إضـافة لها، أو تعديلها، وحدد لكلّ فقرة تدريج خماسي. وفـي ضـوء اقتراحـات المحكمـين المختصين أصبحت أداة الدراسة مكونة من (28) فقرة – وقد كانت قبل التحكيم (35) فقرة - (انظر الملحق (ب)).

5.3 ثبات أداة الدراسة

تم استخراج معامل كرونباخ الفا كمؤشر على الاتساق الـداخلي لـلأداة، حيـث حسبت قيمة هذا المعامل على كامل العينة، وكانت قيمة معامل الثبات (0.79) مما يدل على تمتع الأداة بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

6.3 متغيرات الدراسة:

أولا: المتغيرات المستقلة:

1. العمر وله خمسة بدائل.
2. المستوى التعليمي وله ستة بدائل.
3. المهنة ولها أربعة بدائل.
4. الدخل الشهري بالريال وله أربعة بدائل
5. نوع المسكن وله بديلين.
6. مكان الإقامة وله ثلاثة بدائل.

ثانيا: المتغيرات التابعة

تصورات نزلاء المراكز الإصلاحية للمعوقات الاجتماعية والمعوقات الاقتصادية ودور الرعاية اللاحقة.

7.3 إجراءات الدراسة

لتطبيق إجراءات الدراسة تم ما يلي:

1. الحصول على موافقة مديريات السجون لتطبيق إجراءات الدراسة.
2. التأكد من صدق وثبات الأداة لإظهارها بصورتها النهائية.
3. اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية.
4. تطبيق أدوات الدراسة على أفراد العينة.
5. بعد تطبيق أدوات الدراسة قام الباحث بجمع بيانات وإدخالها إلى ذاكرة الحاسب لإجراء التحليلات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للحصول على النتائج اللازمة.

8.3 المعالجة الإحصائية

تم استخدام التكرارات والنسب المئوية للتعريف بالمتغيرات الديموغرافية للمستجيبين، وللإجابة على أسئلة الدراسة الأول والثاني والثالث تم استخدم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. وللتحقق من صحة الفرضيات الأولى والثانية تم إجراء تحليل التباين لفحص اثر كل من متغيرات الدراسة على المعوقات الاجتماعية والاقتصادية ودور الرعاية اللاحقة عند مستوى الدلالة (∝=0.05).

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تصورات نزلاء المؤسسات الإصلاحية للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي ستواجههم بعد خروجهم ولتحقيق أهداف الدراسة تم معالجة البيانات إحصائيا، ويتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة.

للإجابة عن السؤال الأول في الدراسة والذي ينص على "ما تصورات نزلاء المؤسسات الإصلاحية للمعوقات الاجتماعية التي ستواجههم بعد خروجهم." تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة للمعوقات الاجتماعية التي ستواجههم بعد خروجهم والجدول رقم (2) يبين ذلك

جدول (2)

تصورات نزلاء المؤسسات الإصلاحية للمعوقات الاجتماعية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتب
14	أدت نظرة المجتمع السلبية الى شعوري بالاحباط والاهانة وفقدان الاعتبار الاجتماعي.	3.87	1.35	1
3	كثرة الخلافات تؤدي الى ارتكابي السلوك الاجرامي.	3.86	1.4	2
15	أدت نظرة المجتمع السلبية الى شعوري بخيبة الأمل وكراهية الذات	3.83	1.42	3
7	عدم اهتمام الاسرة بمشاكلي يؤدي الى ارتكابي السلوك الاجرامي	3.64	1.51	4
8	عدم اهتمام الاسرة بمشاعري يؤدي الى ارتكابي السلوك الاجرامي	3.63	1.46	5
4	عدم اهتمام الأسرة بمطالبي يؤدي الى ارتكابي السلوك الاجرامي	3.62	1.49	6
11	أدت نظرة المجتمع السلبية الى تعرضي للعديد من التغيرات والاضطرابات النفسية والعضوية	3.57	1.46	7
12	أدت نظرة المجتمع السلبية الى اكسابي حقدا وكراهية للمجتمع	3.56	1.5	8
5	عدم اهتمام الاسرة ببناء علاقات طيبة وحسنة معي يؤدي الى ارتكابي السل الاجرامي	3.52	1.51	9
6	عدم اهتمام الاسرة بنوع أصدقائي يؤدي الى ارتكابي السلوك الاجرامي	3.46	1.53	10
1	يتقبلني المجتمع كخريج السجون الاصلاحية	3.34	1.66	11

يتضح من الجدول (2) ان المتوسطات الحسابية للمعوقات الاجتماعية جاءت في معظمها متوسطة الى مرتفعة مما يشير الى هناك تصورات لمعوقات اجتماعية ومعاناة كبيرة عند نزلاء المؤسسات الإصلاحية ستواجههم بعد خروجهم. وقد حازت الفقرة " أدت نظرة المجتمع السلبية الى شعوري بالاحباط والاهانة وفقدان الاعتبار الاجتماعي." على المرتبة الاولى، فيما حازت على المرتبة الثانية والثالثة الفقرات "كثرة الخلافات تؤدي الى ارتكابي السلوك الاجرامي" و "أدت نظرة المجتمع السلبية الى شعوري بخيبة الأمل وكراهية الذات" وبالمقابل جاءت الفقرة " يتقبلني المجتمع كخريج السجون الاصلاحية " في المرتبة الاخيرة.

للاجابة عن السؤال الثاني في الدراسة والذي ينص على "ما تصورات نزلاء المؤسسات الإصلاحية للمعوقات الاقتصادية التي ستواجههم بعد خروجهم." تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات افراد عينة الدراسة للمعوقات الاقتصادية التي ستواجههم بعد خروجهم والجدول رقم (3) يبين ذلك

جدول (3)

تصورات نزلاء المؤسسات الإصلاحية للمعوقات الاقتصادية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
26	يؤدي ارتفاع الأسعار الى عدم قدرتي على تلبية الاحتياجات أسرتي.	4.15	1.32	1
16	تؤدي البطالة دورا سلبيا في عدم توفير الأمن في المجتمع.	4.14	1.31	2
27	يؤدي ارتفاع الأسعار الى انخفاض المستوى المعيشي.	4.12	1.35	3
21	يؤدي الفقر الى ارتكابي السلوك الاجرامي بحثا عن سبل العيش وسد حاجاتي الأساسية .	4.07	1.39	4
25	الحصول على فرصة عمل مناسبة تساعد على التخفيف من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.	4.07	1.38	5
17	أدي تردي أحوالي الاقتصادية الى العودة لارتكاب السلوك الاجرامي.	4.04	1.36	6
22	يؤثر الفقر سلبا على استقرار الحياة الاسرية	4.04	1.41	7
24	يؤدي الفقر الى عدم تحقيق الهدف المادي المطلوب مما يجعلني أمارس أساليب غير سوية وإجرامية للحصول على المال.	4.03	1.41	8

23	يؤدي الفقر الى ظهور خصال الكراهية والاعتداء والانتقام من المجتمع الذي يعتبر مسؤولا عن مشكلاتي وأزماتي المادية والاجتماعية.	3.97	1.43	9
18	أدى تردي أحوالي الاقتصادي الى استعمال المخدرات والكحول للهروب من مشاكلي وهمومي.	3.9	1.4	10
20	شعوري بالفشل والاحباط ينعكس سلبا على علاقتي بالمجتمع وبالآخرين الامر الذي يدفعني الى ارتكاب السلوك الاجرامي.	3.87	1.52	11
19	مخالطتي لأصحاب السوابق وذوي السلوك الاجرامي يؤدي الى ارتكابي السلوك الاجرامي.	3.78	1.45	12
28	تدني دخلي وعدم وجود مسكن يدفعني الى التسول والسكن بالمناطق الشعبية.	3.75	1.59	13

يتضح من الجدول (3) ان المتوسطات الحسابية للمعوقات الاقتصادية جاءت في مرتفعة مما يشير الى هناك تصورات لمعوقات الاقتصادية ومعاناة مالية كبيرة لدى نزلاء المؤسسات الإصلاحية ستواجههم بعد خروجهم. وقد جاءت الفقرة "يؤدي ارتفاع الأسعار الى عدم قدرتي على تلبية الاحتياجات أسرتي." في المرتبة الاولى، بينما جاءت الفقرة " تؤدي البطالة دورا سلبيا في عدم توفير الأمن في المجتمع." في المرتبة الثانية. وبالمقابل جاءت الفقرة " تدني دخلي وعدم وجود مسكن يدفعني الى التسول والسكن بالمناطق الشعبية " في المرتبة الاخيرة.

للاجابة عن السؤال الثالث في الدراسة والذي ينص على"ما دور الرعاية اللاحقة في الحد من عودة النزلاء إلى ارتكاب السلوك الإجرامي بعد الإفراج" تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات افراد عينة الدراسة لدور الرعاية اللاحقة بعد خروجهم والجدول رقم (4) يبين ذلك

جدول (4)

تصورات نزلاء المؤسسات لدور الرعاية اللاحقة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
9	بحاجة الى من يساعدني للتغلب على الظروف الاجتماعية وإعادة تكيفي مع المجتمع.	3.96	1.39	1
2	عدم توفر الرعاية اللاحقة يؤدي الى ارتكابي السلوك الاجرامي.	3.89	1.37	2
10	عدم تقبل المجتمع لي كخريج سجون يعيق تنفيذ برامج التأهيل التي اتلقاها داخل السجن.	3.83	1.41	3
13	وعي المجتمع واحتواء خريج السجون يقلل من فرصة عودته الى السلوك الاجرامي والمنحرف.	3.7	1.51	4

يتضح من الجدول (4) ان المتوسطات الحسابية لدور الرعاية اللاحقة جاءت في مرتفعة مما يشير الى هناك تصورات ايجابية لدور الرعاية اللاحقة للنزلاء بعد خروجهم. وقد جاءت الفقرة "بحاجة الى من يساعدني للتغلب على الظروف الاجتماعية وإعادة تكيفي مع المجتمع" في المرتبة الاولى، بينما جاءت الفقرة "عدم توفر الرعاية اللاحقة يؤدي الى ارتكابي السلوك الاجرامي" في المرتبة الثانية. وبالمقابل جاءت الفقرة" وعي المجتمع واحتواء خريج السجون يقلل من فرصة عودته الى السلوك الاجرامي والمنحرف" في المرتبة الاخيرة.

للاجابة عن السؤال الرابع في الدراسة والذي ينص على"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات النزلاء للمعوقات الاجتماعية التي ستواجههم بعد خروجهم من المؤسسات الإصلاحية تُعزى للمتغيرات التالية (العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، نوع المسكن، مكان الإقامة)، تم استخدام تحليل التباين الاحادي لإجابات أفراد العينة والجدول (5) يوضح النتائج.

الجدول (5)

تحليل التباين الاحادي لإجابات أفراد العينة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
العمر	بين المجموعات	81.324	38	2.140	1.191	.220
	داخل المجموعات	382.612	213	1.796		
	المجموع	463.937	251			
المستوى التعليمي	بين المجموعات	183.381	38	4.826	2.477	*.000
	داخل المجموعات	415.032	213	1.949		
	المجموع	598.413	251			
المهنة	بين المجموعات	81.903	38	2.155	1.367	*.088
	داخل المجموعات	335.811	213	1.577		
	المجموع	417.714	251			
الدخل الشهري	بين المجموعات	116.014	38	3.053	1.672	*.013
	داخل المجموعات	388.950	213	1.826		
	المجموع	504.964	251			
نوع المسكن	بين المجموعات	17.482	38	.460	1.174	.239
	داخل المجموعات	83.502	213	.392		
	المجموع	100.984	251			
مكان الاقامة	بين المجموعات	85.099	38	2.239	1.957	*.002
	داخل المجموعات	243.790	213	1.145		
	المجموع	328.889	251			

- دال عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)

يبين الجدول رقم (5) أعلاه أن هناك فروق دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في تصورات نزلاء المراكز للمعوقات الاجتماعية التي ستواجههم بعد

خروجهم من المؤسسات الإصلاحية تُعزى للمتغيرات التالية (المستوى التعليمي، الدخل الشهري، مكان الإقامة). بينما اظهر الجدول عدم وجود فروق دالة في متغير العمر ومتغير المهنة ومتغير نوع المسكن.

وللاجابة عن السؤال الخامس في الدراسة والذي ينص على" هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات النزلاء للمعوقات الاقتصادية التي ستواجههم بعد خروجهم من المؤسسات الإصلاحية تُعزى للمتغيرات التالية (العمر، المستوى التعليمي، المهنة ، الدخل الشهري، نوع المسكن، مكان الإقامة). تم استخدام تحليل التباين الاحادي لإجابات أفراد العينة والجدول (6) يوضح النتائج.

الجدول (6)

تحليل التباين الاحادي لإجابات أفراد العينة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	105.416	43	2.452	1.501	
العمر	داخل المجموعات	364.232	223	1.633		.032*
	المجموع	469.648	266			
	بين المجموعات	90.119	43	2.096	1.199	
المستوى التعليمي	داخل المجموعات	370.627	212	1.748		.203
	المجموع	460.746	255			
	بين المجموعات	43.659	43	1.015	.729	
المهنة	داخل المجموعات	316.009	227	1.392		.892
	المجموع	359.668	270			
	بين المجموعات	61.437	43	1.429	.964	
الدخل الشهري	داخل المجموعات	220.884	149	1.482		.542
	المجموع	105.416	43	2.452	1.501	
	بين المجموعات	364.232	223	1.633		
نوع المسكن	داخل المجموعات	469.648	266			.838
	المجموع	90.119	43	2.096	1.199	
	بين المجموعات	370.627	212	1.748		
مكان الاقامة	داخل المجموعات	460.746	255			.475
	المجموع	43.659	43	1.015	.729	

- دال عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يبين الجدول (6) أعلاه أن هناك فروق دالـة احصائيـا عند مستـوى الدلالـة ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات نزلاء المراكز للمعوقات الاقتصادية التي ستواجههم بعد خروجهم من المؤسسات الإصلاحية تُعزى لمتغير العمر فقط. بينما اظهر الجدول عدم وجود فروق دالة في بقية متغيرات الدراسة وهي (المستوى التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، نوع المسكن، مكان الإقامة).

2.4 مناقشة النتائج

اظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الاول والخاصة بتصورات المبحـوثين نحو المعوقات الاجتماعية التي ستواجههم بعد خروجهم من المراكـز الاصـلاحية ان هناك معوقات اجتماعية بدرجة متوسطة الى مرتفعة حيث اشار الغالبية العظمـى مـن افراد عينة الدراسة الى هناك معوقات اجتماعية كبيرة مثل عدم تقبل المجتمـع وعـدم اهتمام الأسرة ووجود النظرة السلبية في المجتمع نحو هؤلاء الافراد. وقد يعود ذلك الى واقعنا العربي حيث ان ابناء المنطقة الواحدة يعرفون بعضهم الـبعض ويعرفـون ادق التفاصيل عن حياتهم الخاصة مما يؤدي الى معاملة نزلاء المراكز الاصـلاحيه بعـد خروجهم معاملة سلبية وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (اليوسف، 2007) ودراسة (المعايطة، 2006)، ودراسة نصيب (1996)، ودراسة (الجهني، 1995) والتي اشارت الى ان معظم افراد العينه لديهم اتجاهات عامه سلبيه نحو السجناء المفرج عنهم ودراسة (العسيري، 2009). وفي هذه النتائج ما يؤكد ما توصل إليه بيكر(Becker, 1963) في نظريته "الوصم" والتي أشار فيها الى أن هناك تأثيرات مهمة يحـدثها إلـصاق صـفة الانحراف بالنزلاء بعد خروجهم من مراكز الإصلاح وان هذا الوصم يؤثر على أنماط التفاعل بين هؤلاء الأفراد وبين الآخرين من خلال وصف الفرد بأنه ذو شخصية غير سوية. كما ان دوركايم أشار في نظرية البناء الاجتماعي ان العلاقات الاجتماعية فـي المجتمعات العضوية هي علاقات تعاقدية بين الأفراد والجماعات أي أن هذه العلاقـات ليست قائمة على روابط الدم والقرابة بل على روابط تعاقدية وعند عدم احتـرام هـذه

الرابطة التعاقدية يحدث فشل المعايير الاجتماعية والظروف المجتمعية مما يؤدي الـى ظهور الأنوميا أو اللامعيارية، أي بمعنى أن نـزلاء المراكـز الإصـلاحية وبـسبب تصوراتهم المرتفعة للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية سوف يواجهون صـعوبة فـي عملية التكيف الاجتماعي وهذا بدوره سوف يؤدي إلى الإحباط وعدم الرضا والصراع والانحراف.

ومن خلال ما سبق فقد يتشكل نتيجة للإحباط والصراع واللامعيارية رد فعل- حسبما اشار كوهن في نظريته "رد الفعل"- نحو تلك الظروف والعوامل التي كانت وراء فقدانه لتلك المكانة فيلجأ إلى محاولة إثبات ذاته باللجوء إلى الانحراف والجريمة، للحصول على المكانة الاجتماعية.

كما بينت نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثاني والخاصة بتصورات المبحوثين نحو المعوقات الاقتصادية التي ستواجههم بعد خروجهم من المراكز الإصلاحية أن هناك معوقات اقتصادية بدرجة مرتفعة حيث أشار الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة الى هناك معوقات كبيرة مثل الفقر وعدم تحقيق الاكتفاء المادي وعدم وجود الوظيفة المناسبة وربما يعزى ذلك الى ان النزلاء يعرفون مسبقا ما سيحل بهم وما سيواجهونه من مشاكل مادية لا حصر لها وخاصة في مجتمعنا السعودي الذي يرفض بشكل قاطع تشغيل واستخدام الأفراد الذين سبق وان دخلوا الى مراكز الاصلاح وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (اليوسف،2007) و(الجهني، 1995) ودراسة ديفس وتانر(Davis & Tanner, 2003) من حيث أن هناك بعض النزلاء غير المتفائلين بتقبل أسرهم وأصدقائهم والمجتمع المحلي لهم. وفي هذه النتائج ما يؤكد ما توصل إليه بيكر(Becker, 1963) في نظريته "الوصم" والتي أشار فيها الى أن هناك تأثيرات مهمة يحدثها إلصاق صفة الانحراف بالنزلاء بعد خروجهم من مراكز الإصلاح وان هذا الوصم يؤثر على أنماط التفاعل بين هؤلاء الأفراد وبين الآخرين من خلال وصفهم بأنهم ذوي شخصيات غير سوية او أصحاب سوابق، مما يؤدي الى عدم إعطائهم

الفرص للعمل في القطاع العام او القطاع الخاص وبالتالي لن يتمكنوا من أن يقيتوا أنفسهم وعائلاتهم.

كما بينت نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثالث والخاصة بتصورات المبحوثين نحو دور الرعاية اللاحقة فقد جاءت مرتفعة مما يشير الى هناك تصورات ايجابية لدور الرعاية اللاحقة للنزلاء بعد خروجهم حيث أشار الغالبية العظمى من المبحوثين الى ان دور الرعاية اللاحقة ايجابي ويساعدهم على المضي قدما في الحياة من حيث توفير التأهيل والوظائف المناسبة، وتعتبر المملكة السعودية من الدول الرائدة في هذا المجال حيث انه للرعاية اللاحقة دور مادي وكذا نفسي يتمثل الدور المادي في المساعدات التي تقوم بها الجهات القائمة على الرعاية اللاحقة سواء كانت مساعدات مادية مباشرة أو غير مباشرة وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (الحناكي، 2007). ولعل هذا الكلام ينطبق على نزلاء المؤسسات الإصلاحية حسبما يشير برير وبلفن (Briar & Piliavin, 1965) في نظرية الاحتواء حيث أن الأفراد الذين يخافون من إلقاء القبض عليهم وسوف يبتعدون عن الانحراف ويلتزمون بقيم ومعايير المجتمع وعندما يجدون الرعاية الكاملة من المجتمع فسوف يميلون إلى البحث عن المكانة الاجتماعية والاقتصادية التي يحتاجونها للعودة إلى المجتمع بصورة سليمة بعيدة عن الجريمة والسلوك المنحرف.

وأشارت نتائج الدراسة كذلك الى وجود فروق في تصورات المبحوثين نحو المعوقات الاجتماعية التي ستواجههم بعد خروجهم من المؤسسات الإصلاحية تُعزى لمستواهم التعليمي ودخلهم الشهري ومكان إقامتهم. بينما أشارت النتائج عدم وجود فروق دالة في متغير العمر ومتغير المهنة ومتغير نوع المسكن بمعنى ان النزلاء وباختلاف فئاتهم العمرية ومهنتهم ونوع السكن قد أشاروا الى وجود معوقات اجتماعية بدرجة كبيرة، فكل النزلاء باختلاف فئاتهم العمرية يعرفون ان هناك معوقات وصعوبات اجتماعية بانتظارهم بعد خروجهم من المراكز الاصلاحية. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (نصيب، 1996) التي اشارت في جزء من نتائجها الى عوامل عدم

التكيف الاجتماعي للمفرج عنهم مثل: ضعف التهذيب الديني والأخلاقي, وانخفاض المستوى التعليمي، وانخفاض معدل الدخل الشهري, عدم وجود فرص عمل مناسبة، وعدم المعاملة الجيدة, وتقدير واحترام السجين بعد الإفراج عنه, وملازمة وصمه السلبي. ودراسة (اليوسف، 2007)، التي هدفت إلى معرفة العلاقة بين بعض المحددات الاجتماعية والاقتصادية وتوقعات النزلاء نحو تقبل كلاً من الأسرة والأصدقاء والمجتمع المحلي لهم بعد الإفراج عنهم وتوصلت الى أن الأسرة تمثل أهم المتغيرات الاجتماعية نحو توقعات النزلاء في التقبل الاجتماعي لهم بعد الإفراج عنهم، وأن هناك بعض النزلاء غير المتفائلين بتقبل أسرهم وأصدقائهم والمجتمع المحلي لهم، ودراسة (المعايطة، 2006) والتي هدفت الى فحص فروض نظرية الوصم والكشف عن العلاقة بين الوصم الرسمي وغير الرسمي ودرجة ونمط الانحراف حيث أشارت الى وجود علاقات ارتباطيه إيجابية بين (مكان الإقامة، والمستوى التعليمي للمبحوث، والحالة المهنية للمبحوث) وانحراف الأحداث. وكذلك اتفقت نتائج هذه الدراسة من دراسة (الغريب، 2008) والموسومة بعنوان (القبول الاجتماعي للمدمن المتعافي) والتي هدفت لمعرفة آراء عينه من أفراد المجتمع بمدينة الرياض نحو القبول الاجتماعي للمدمنين المتعافين و توصلت الى ان المدمن بحاجة ماسه إلى رعاية المجتمع، وانه مريض يحتاج إلى علاج. وكذلك مع دراسة (الرويلي، 2008) ودراسة (العسيري، 2009) ودراسة ديفس (Davis & Tanner, 2003) وتانر من حيث أن اتجاهات المواطنين سلبية نحو السجناء المفرج عنهم حيث يتجنب المواطنين السجناء في كثير من الامور الاجتماعية والاقتصادية مثل عدم المصاهرة معهم، عدم مشاركتهم تجاريا، النظرة الدونية للسجناء خاصة اولئك الذين تم الحكم عليهم بقضايا النصب والاحتيال، جرائم الشذوذ الجنسي، جرائم القتل، التزوير.

كما أشارت نتائج الدراسة الى وجود فروق في تصورات المبحوثين نحو المعوقات الاقتصادية التي ستواجههم بعد خروجهم من المؤسسات الإصلاحية تُعزى لمتغير العمر بمعنى ان النزلاء وباختلاف فئاتهم العمرية قد أشاروا الى وجود معوقات اقتصادية

بدرجة كبيرة، فكل النزلاء يعرفون أن هناك معوقات وصعوبات اقتصادية بانتظارهم بعد خروجهم من المراكز الإصلاحية. فيما أشارت النتائج عدم وجود فروق دالة في بقية متغيرات الدراسة وهي (المستوى التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، نوع المسكن، مكان الإقامة). وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (المعايطة، 2006) (الرويلي، 2008) ودراسة (العسيري، 2009) من حيث ان هنالك علاقات ارتباطية إيجابية بين (مكان الإقامة، والمستوى التعليمي للمبحوث، والحالة المهنية للمبحوث، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الوصم الرسمي وانحراف الأحداث.

3.4 التوصيات-:

1- اتخاذ تدابير وقائية أولية متمثلة فى الحد من انتشار الجرائم وهذا يكون من خـلال تأهيل المجتمع وتعديل نمط الحيـاة ومـساعدة الافـراد علـى التوافـق النفـسي والاجتماعي.
2- تصحيح الأفكار الاجتماعية الخاطئة الخاصة بالنزلاء عند افراد المجتمع من خلال وسائل الأعلام .
3- مخاطبة ادارة السجون للجهات الرسـمية والخاصـة بمحاولـة تـذليل الـصعاب والمعوقات الاجتماعية والاقتصادية للنزلاء بعد خروجهم من مراكز الاصلاح.
4- تفعيل دور الرعاية اللاحقة حيث ان لها دور كبير في مساعدة النزلاء للتغلب على ضغوط الحياة ومشاكلها وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم.
5- إجراء دراسات حول المشكلات النفسية والاجتماعية لدى النزلاء.

المراجع

أ. المراجع العربية:

إبراهيم، مروان عبدالمجيد(2002). **الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة**، الأردن، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .

أبو شامة، عباس (1999). **هيكل نموذجي مقترح لإدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية في الدول العربية**، السعودية، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، من أبحاث ندوة النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية.

الاحمري، حسن محمد عبد الرحمن(2000). **فاعلية برامج السجون في تغيير اتجاهات النزلاء وسلوكهم،** رسالة ماجستير غير منشورة، السعودية، الرياض : جامعة الملك سعود.

جابر، سامية محمد (2004). **سوسيولوجيا الانحراف**، مصر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الجفري، عبدالله(2007). السجين والمجتمع، السعودية، الرياض: **مجلة عكاظ**، العدد 2192، ص32.

الجلابنة، نجيب (2004). **واقع مراكز الإصلاح والتأهيل والتطلعات المستقبلية في الأردن،** ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني عشر لرؤساء المؤسسات العقابية والإصلاحية، الأردن، عمان.

الجميعة، أحمد (2006)، **اليوم العائلي في السجون يسد الفراغ العاطفي لأسر السجناء،** السعودية، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.

الجهني، وليد (1995). **اتجاهات المجتمع السعودي نحو المفرج عنهم**، رسالة ماجستير غير منشوره، السعودية، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.

الحارثي، عبدالمحسن (2006)، **تخفيف عقوبة السجناء الدارسين،** جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.

حافظ، نجوى عبدالوهاب (2003)، **رعاية الجمعيات الأهلية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية،** السعودية، الرياض، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

الحناكي، علي بن سليمان بن إبراهيم(2007). **الواقع الاجتماعي لأسر الأحداث العائدين إلى الانحراف،** رسالة ماجستير غير منشورة، السعودية، الرياض: مركز الدارسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية **.**

الحويقل، معجب معدي(2004). التعليم في المؤسسات الإصلاحية المشاكل والحلول، السعودية، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.

الديب، محمد نجيب(1997). **الخدمة الاجتماعية في محيط نزلاء السجون والأحداث،** مصر القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

الردادي، سعد عوده(2003). المؤسسات الأمنية في المملكة العربية السعودية، التأسيس والبناء، السعودية، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.

الرعوجي، عبد الله تركي محمد(2003) . **تقويم برامج التأهيل المهني في المؤسسات الإصلاحية،** رسالة ماجستير غير منشورة، السعودية الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

الرميخاني، عبدالرحمن عبدالعزيز(1997). **تكامل خدمات الرعاية الاجتماعية داخل السجن، السعودية،** الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة.

الرويلي، سعود(2008). **الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود إلى الجريمة،** رسالة ماجستير منشوره السعودية الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الزيني، أيمن رمضان(2003). **العقوبات السالبة للحرية القصيرة المدة وبدائلها،** دراسة مقارنة، (ط1)، بلا دار نشر .

السنبل، عبدالعزيز عبدالله(1998). **التجارب العالمية في استخدام البرامج التعليمية والتربوية داخل المؤسسات الإصلاحية،** السعودية، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية أبحاث الندوة العالمية حول التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية.

الشاذلي، فتوح(2006)، **أساسيات علم الإجرام والعقاب،** مصر، الإسكندرية: منشأة المعارف.

الشرجبي، عبد الحكيم أحمد (2006). **أو ضاع النزيلات في الجمهورية اليمنية،** الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، الجمهورية اليمنية، المجلس الأعلى لشئون المرأة - اللجنة الوطنية للمرأة.

الصالح، مصلح(2000)**. النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية،** الأردن، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

الضحيان، سعود ضحيان(1998). **تجربة التعليم الديني في المملكة العربية السعودية، مدخل لتقويم نزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدول العربية،** السعودية، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، أبحاث الندوة العلمية حول التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية.

الضحيان، سعود ضحيان(2001). **البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية، السعودية،** الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

الضحيان، سعود ضحيان(2004). **دور الأخصائي النفسي والاجتماعي في تهيئة نزلاء المؤسسات الإصلاحية والتربوية،** السعودية، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

طالب، أحسن مبارك(1999). **الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية،** السعودية، الرياض دار الزهراء .

طالب، أحسن مبارك(2000). **العمل الطوعي لنزلاء المؤسسات الاصطلاحية،** السعودية، الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

العرفج، محمد نجيب توفيق حسن(2001). **الخدمة الاجتماعية في محيط نزلاء السجون والأحداث**، مصر، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .

العسيري، أحمد حسين (2009). **الاتجاهات المجتمعية نحو السجناء المفرج عنهم وأثرها على العود إلى الجرائم في منطقة تبوك**، الاردن، الكرك: جامعة مؤته، رسالة دكتوراه غير منشورة.

العمري، عبدالله بن عائض بن سعد (2007). **معوقات برامج التأهيل في المؤسسات الاصلاحية في المملكة العربية السعودية**، السعودية، الرياض: جامعة الامام محمد بن سعود، رسالة ماجستير غير منشورة.

العنزي، عبدالله حمود(2005). **دور الأخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع المشكلات الاجتماعية للمسجونين في سجون مدينتي الرياض وجده،** السعودية الرياض : رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عياد، هاني جرجس (2007). **التداعيات الاجتماعية للوصمة الجنائية – دراسة ميدانية للمعوقات الاجتماعية التي تواجه المفرج عنهم من المؤسسات العقابية بمحافظة الغربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، مصر، طنطا: جامعة طنطا.

غانم، عبدالله عبدالغني(1999). **أثر السجن في سلوك النزيل**، السعودية، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.

الغامدي، محمد حامد(2000). **اتجاهات النزلاء نحو برامج التعليم والتدريب المهني في المؤسسات الإصلاحية، دراسة مسحية في إصلاحات الرياض وجده والدمام** السعودية، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.

الغريب، عبد العزيز(2008). القبول الاجتماعي للمدمن المتعافي-دراسة ميدانيه، **مجلة العلوم الأمنية** بمركز العلوم والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية، مج16، ع 38.

الغزوي، فهمي، ونايف البنوي (1996). أنماط الجريمة في الأردن، مصر، القاهرة: **المجلة الجنائية القومية**، المجلد 39، العدد 2، ص ص128-142 .

قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية رقم(9) لعام (2004).

القباع، مندل عبدالله (2009). **الرعاية اللاحقة في المؤسسات الإصلاحية،** مجلة الجزيرة العدد 13264،السعودية، الرياض، متوفر عبر:-http://www.al-jazirah.com.sa/2009jaz/jan/21/rj1.htm

المملكة العربية السعودية، المديرية العامة للسجون، قسم الدراسات والبحوث(2010).

المعايطة، فاتن(2006). **فحص فروض نظرية الوصم والكشف عن العلاقة بين الوصم الرسمي وغير الرسمي ودرجة ونمط الانحراف**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، الكرك: جامعة مؤتة .

مهنا، عطية علي(2003). ازدحام السجون- دراسة مقارنة- مصر، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، **المجلة الجنائية القومية**، مج26، ص 47.

نصيب، حامد علي(1996). **عوامل عدم التكيف الاجتماعي للمفرج عنهم وعلاقتها بالعود للجريمة – دراسة ميدانيه للعائدين بالمؤسسة الإصلاحية بدولة قطر**، رسالة ماجستير غير منشوره، السعودية، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

هلال، ناجي محمد (2009). الانتحار في السجون بين التحليل النظري والدراسات الامبيريقية، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة: **دورية الفكر الشرطي**، مجلد 18، العدد69، ص ص 14-17 .

الواكد، أحمد صالح (2005). **العلاقة بين الانخراط في برامج الإصلاح والتأهيل في المؤسسات العقابية الأردنية والعود إلى الجريمة**، الأردن، الكرك: جامعة مؤتة رسالة ماجستير غير منشورة.

الوريكات، عايد عواد (2008)**. نظريات علم الجريمة، الأردن**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع .

اليوسف، عبدالله عبدالعزيز (1999). **واقع المؤسسات العقابية والإصلاحية وأساليب تحديث نظمها الإدارية في الدول العربية**، السعودية، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ص ص 174-176 .

اليوسف، عبدالله عبدالعزيز(2005). **البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية في المملكة العربية السعودية**، السعودية، الرياض، كلية الملك فهد الأمنية، مركز الدراسات والبحوث

اليوسف، عبدالله عبدالعزيز(2007). **توقعات النزلاء نحو القبول الاجتماعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، السعودية، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ب. المراجع الأجنبية:

Adams, Mik.S.(2003). **Labeling and delinquency** .Available on http;//www.looksmend.com.

Agnew, Robert (1992). **Foundations For a General Strain Theory Of Crime And Delinquency Criminology**, No30, pp47-88.

Barsons, T. (1971) . **The System Of Modern Societies**, Prentice Hall,Englewood Cliffs, N,J .

Becker, Howard,(1963), **The outsiders : Studies in The Sociology of Deviance.** New York : Free Press, PP. 9-20.

Briar, scott& Piliavin Irving(1956). Delinquency-Situational Inducements and Commitment to conformity, **social problems**, No 13,pp33-45.

Charles, W. Thomas & Dived M. Peterson(1977). **Prison Organization and Inmate Subculture**, The Bobbs- Merrill Company, p 28.

Clinard, Marshall, B,(1964). **Anomie And Deviant Behavior** : A Discussion And Critique, New York, The Free Press Of Gluncoe .

Cloward, Richard & Lioyd Ohlen(1960). **Delinquency and Opportunity: A Theory Of Delinquent Gang,** New York, Free Press, pp 171-181.

Cohen, Albert(1955). **Delinquent Boys: The Culture Of The Gang**, New York, The Free Press.

Davies, Scott and Tanner, Julian (2003), The Ling Arm of the Law, Effects of Labeling on Employment**, The Sociological Quarterly**,Vol.3, p.385-404.

Durkheim,Emile (1892):**The Division of labor in society,** Transed in (1952) By George Simpson,New York, The Free Press .

Farrington, David P. and Others(1980)**. Prison size, Overcrowding, Prison Violence and Recidivism**: Journal of Criminal Justice, Vol. 8.

Gibbons, don(1971). **The criminological enterprise – theories and perspectives**, Englewood, nj: prentice hall, pp 115-117.

Hanser, rebert. D.(2005). **Labeling theory as a paradigm for the etiology of prison rape**: Implications for understanding and intervention, the university State Sam Houston. Available on http://www.shsu.edu/ ~ piic/summer2002/ Hanserhtm-37k.

Merton, Robert, K, (1968). **Social Theory And Social Structure**, New York,The Free Press .

Minor,Keven,James B,&Sims,Crissy (2003) **Recidivism among federal probationers predicting sentence violation**, **F.P journal**. Vol 1.67,issue 1 PP:31:36.

Nye, Ivan(1958). **Family Relationships and delinquent behavior** New York, wily press.

Paul Wilson(1994). **Crime Prevention the Gap Between Theory and Parctice**, Paper, Presented, for, International Crime Prevention Colloque, Abu Dhabi,, P. 7.

Riess, albert(1951). Delinquency as the failure of personal and social control, **American sociological review**, no 16, pp 196-207.

الملحق (أ)

الاستبانة

تصورات نزلاء المؤسسات الإصلاحية للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي ستواجههم بعد خروجهم

وذلك لغايات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة من جامعـة مؤتـة، علمـاً بـأن المعلومات سوف تعامل بغاية السرية وليس لها أي استخدم لأغراض البحث العلمي مقدراً وشاركاً لتعاونكم في الإجابة على فقرات الاستبانة.

الباحث

محمد الحربي

البيانات الشخصية

1. **العمر**: 1- أقل من 30 2- 30-34 3- 35-39
4- 40-45 5- أكثر من 45

2. **المستوى التعليمي** : 1: 1- أمي ( ) 2- أساسي ( ) 3- ثانوي ( ) 4 - دبلوم ( )
5- بكالوريوس ( ) 6- دراسات عليا ( ).

3. **المهنة:** 1- موظف قطاع عام ( ) 2- موظف قطاع خاص ( )
3- أعمال حرة ( ) 4- بلا عمل ( )

4. **الدخل الشهري :**
1: اقل من 2000 ريال ( )
2- من 2001- 3000 ريال ( ) .
3- من 3001 – 4000 ريال ( ) .
4- اكثرمن 4001 ريال ( ) .

5. **نوع المسكن :** 1- ملك ( ) 2- مستأجر ( )

6. **مكان الإقامة: 1 ريف ( ) 2- بدو ( ) 2 – حضر ( )**

القسم الثاني: يرجى وضع اشارة (x) في المربع الذي يوافق اختياركم

الرقم	الفقرة	تنطبق دائماً	تنطبق غالباً	تنطبق إحياناً	تنطبق نادراً	لا تنطبق إطلاقاً
.1	يتقبلني المجتمع كخريج السجون الاصلاحية					
.2	عدم توفر الرعاية اللاحقة يؤدي إلى ارتكابي السلوك الجرمي					
.3	كثرة الخلافات يؤدي إلى يؤدي إلى ارتكابي السلوك الجرمي.					
.4	عدم اهتمام الأسرة بمطالبي يؤدي إلى ارتكابي السلوك الجرمي.					
.5	عدم اهتمام الأسرة ببناء علاقات طيبة وحسنة معي يؤدي إلى ارتكابي السلوك الجرمي..					
.6	عدم اهتمام الأسرة بنوع أصدقائي يؤدي إلى ارتكابي السلوك الجرمي.					
.7	عدم اهتمام الأسرة بمشاكلي يؤدي إلى ارتكابي السلوك الجرمي					
.8	عدم اهتمام الأسرة بمشاعري يؤدي إلى ارتكابي السلوك الجرمي					
.9	بحاجة الى من يساعدني للتغلب على الظروف الاجتماعية واعادة تكيفي مع المجتمع					
.10	عدم تقبل المجتمع لي كخريج سجون يعيق تنفيذ برامج التأهيل التي تلقيتها داخل السجن.					
.11	أدت نظرة المجتمع السلبية إلى تعرضي للعديد من التغيرات والاضطرابات النفسية والعضوية					
.12	أدت نظرة المجتمع السلبية إلى إكسابي حقداً وكراهيةً للمجتمع.					
.13	وعي المجتمع واحتواء خريج السجون يقلل من فرصة عودته الى السلوك الاجرامي والمنحرف					
.14	أدت نظرة المجتمع السلبية إلى شعوري بالإحباط والإهانة وفقدان الاعتبار الاجتماعي					
.15	أدت نظرة المجتمع السلبية إلى شعوري بخيبة الأمل وكراهية الذات					
.16	تؤدي البطالة دورا رئيسا في عدم توفير الأمن في المجتمع					

لا تنطبق إطلاقاً	تنطبق نادراً	تنطبق إحياناً	تنطبق غالباً	تنطبق دائماً	الفقرة	الرقم
					أدى تردي أحوالي الاقتصادية إلى العود لارتكاب السلوك الجرمي	17.
					أدى تردي أحوالي الاقتصادية إلى استعمال المخدرات والكحول للهروب من مشاكلي همومي	18.
					مخالطتي لأصحاب السوابق وذوي السلوك الإجرامي يؤدي إلى ارتكابي الجرمي	19.
					شعور بالفشل والإحباط ينعكس سلباً على علاقتي بالمجتمع وبالآخرين الأمر الذي يدفعني إلى ارتكاب السلوك الجرمي	20.
					يؤدي الفقر إلى ارتكابي السلوك الجرمي بحثاً عن سبل العيش وسد حاجاتي الأساسية	21.
					يؤثر الفقر سلبا على استقرار الحياة الأسرية	22.
					يؤدي الفقر إلى ظهور خصال الكراهية والاعتداء والانتقام من المجتمع الذي يعتبرنا مسئولاً عن مشكلاتي وأزماتي المادية والاجتماعية	23.
					يؤدي الفقر إلى عدم تحقيق الهدف المادي المطلوب مما يجعلني أمارس أساليب غير سوية وإجرامية للحصول على المال	24.
					الحصول على فرصة عمل مناسبة تساعد على التخفيف من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية	25.
					يؤدي ارتفاع الأسعار إلى عدم قدرتي على تلبية احتياجات أسرتي	26.
					يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض المستوى المعاشي.	27.
					تدني دخلي وعدم وجود مسكن يدفعني إلى التسول والسكن بالمناطق الشعبية.	28.